الباب الثاني

المشهد السياسي- الحزبي الداخلي

أنطوان شلحت

مدخل

جرت الانتخابات الإسرائيلية العامة للكنيست الجديد (الـ٢٠) يوم ١٧ آذار ٢٠١٥، أي قبل يوم واحد من انتهاء عامين على أداء حكومة بنيامين نتنياهو الثالثة اليمين الدستورية يوم ١٨ آذار ٢٠١٣.

ووفقاً للنتائج النهائية بقي نتنياهو المرشح الأوفر حظاً لتشكيل الحكومة الإسرائيلية المقبلة (الـ٣٤)، وستكون الحكومة الرابعة التي سيقف على رأسها.

وتفكّكت حكومة نتنياهو الثالثة بعد أن قام رئيسها، يوم ٢٠١٤/١٢/٢، بإقالة وزير المالية ورئيس حزب «يوجد مستقبل» يائير لبيد، ووزيرة العدل ورئيسة حزب «الحركة» تسيبي ليفني. وفي إثر ذلك أعلن وزراء «يوجد مستقبل» الأربعة استقالتهم من الحكومة.

وعزا نتنياهو السبب الرئيس لتفكيك حكومته وإقالة لبيد وليفني إلى أن الأخيرين خالفا علناً المبادئ الأساسية للحكومة المتمثلة – على حدّ قوله– بما يلي:

I. انتهاج سياسة صارمة ضد البرنامج النووي الإيراني؛

II. تأكيد ضرورة اعتراف الفلسطينيين بإسرائيل كدولة يهودية قومية؛

III. توسيع أعمال البناء في القدس (المحتلة).

وأضاف نتنياهو أن الحكومة الحالية فُرضت عليه في إثر الانتخابات العامة السابقة التي جرت عام ٢٠١٣، نظراً إلى أن حزب الليكود الذي يتزعمه لم يحصل على عدد كاف

جرت الانتخابات الإسرائيلية العامة للكنيست الجديد (الـ٢٠) يوم ١٧ آذار ٢٠١٥، أي قبل يوم واحد من انتهاء عامين على أداء حكومة بنيامين نتنياهو الثالثة اليمين الدستورية يوم ١٨ آذار ٢٠١٣.»

من أعضاء الكنيست، وفي ضوء ذلك سادت بين مركبات الائتلاف الحكومي منذ أول لحظة احتكاكات لا لزوم لها.

واتهـــم نتنياهو وزير المالية بمحاولة الانقلاب على رئيس الحكومة من خلال إجراء اتصالات مع كتلتي اليهود الحريديم (المتشددين دينياً) شاس ويهدوت هتوراة، ودرس إمكان انضمامهما إلى حكومة بديلة.

ومع أن الجدل بشـــأن الأســـباب الحقيقية التي تقف وراء تفكك حكومة نتنياهو الثالثة قبل انقضاء نصف ولايتها القانونية، ما يزال حادّاً، إلا إنه ليس من المبالغة التقدير بأن بوادر هذا التفكّك بدأت تلوح منذ الحرب على غزة في صيف ٢٠١٤ والتي جرى شـــنها بعد فترة وجيزة من فشـــل جولة مفاوضات سياســـية أخرى بين إسرائيل والفلسطينيين، بدأت في أواخر تموز ٢٠١٣، واستمرت حتى أواخر نيسان ٢٠١٤، بإلحاح كبير من الإدارة الأميركية.

بموازاة ذلك، في أعقاب فترة وجيزة من مصادقة الهيئة العامة للكنيست، يوم ٢٠١٤/١٢/٣، على مشـــروع قانون حلّ الكنيســـت الـ١٩ وتقديم موعد الانتخابات للكنيســـت الجديد، ظهرت ملامح حراكات حزبية تتضمن اصطفافات جديدة وأساســـاً داخل معســـكر اليسار– الوسط، إلـــى جانب بروز احتمالات حدوث بعض الانشـــقاقات، وخاصة في معســـكري التيار القومي الصهيوني («البيت اليهودي») والتيار الحريدي (شاس).

إنه ليس من المبالغة التقدير بأن بوادر التفكّك في ائتلاف نتنياهو بدأت تلوح منذ الحرب على غزة في صيف ٢٠١٤، والتي جرى شنها بعد فترة وجيزة من فشل جولة مفاوضات سياسية أخرى بين إسرائيل والفلسطينيين، عقدت بإلحاح كبير من الإدارة الأميركية.

وقد أسفرت هذه الحراكات في نهاية المطاف عما يلي:

I. قيام تحالف بين حزبي العمل (بزعامة عضو الكنيســـت إســـحق هرتســـوغ) و«الحركة» (بزعامة وزيرة العدل المُقالة تسيبي ليفني) باسم «المعسكر الصهيوني»؛

II. انشقاق عضو الكنيست إيلي يشاي عن حزب شاس الذي سبق أن تولى رئاسته وإقامة حزب حريدي– يميني متطرّف جديد باســـم «ياحد– الشعب معنا» يضم تحالفاً مع فلول حزب «كاخ» اليميني المتطرّف المحظور الذي أســـســـه الحاخام مئير كهانا (لم يتمكن من تجاوز نسبة الحسم في الانتخابات)؛

III. إعلان الوزير الســـابق من الليكود موشيه كحلون إقامة حزب جديد باسم «كلنا»، مشيراً إلى أن برنامجه سيركز على القضايا الاقتصادية– الاجتماعية؛ فضلاً عن ذلك، أسفرت هـــذه الحراكات عن إقامة «قائمة مشـــتركة» بـــين جميع الأحـــزاب الفاعلة في صفوف الفلسطينيين في الداخل.

ســـيتناول هذا الفصل أسباب تفكك حكومة بنيامين نتنياهو الثالثة بعد أقل من عامين على ولايتها، وسيتطرّق إلى أبرز الموضوعات التي دارت حولها المعركة الانتخابية الحالية، وإلى ماذا تحيل بالنسبة إلى صيرورة إسرائيل الراهنة ووجهتها المستقبلية.

وسيقدّم هذا الفصل قراءة في أداء الحكومة الإسرائيلية بعد مرور عامين على تأليفها.

كما أنه سيتطرّق إلى الوضع الإسرائيلي العام في ظل محاولات اليمين المتواترة لترسيخ نظرته الأيديولوجية إزاء الصهيونية، ولقمع أي مظهر مناهض لهذه النظرة.

كنا قد نوهنا في فصل المشهد السياسي- الحزبي الذي تضمنه تقرير العام الفائت إلى أن الحكومة قررت أن يكون الموضوع المركزي للاحتفالات بذكرى مرور ٦٥ عاماً على إقامة الدولة هو «الميراث القومي»، وذلك بهدف «تعظيم كنوز الثقافة القومية وإكسابها وحفظها للأجيال المقبلة». وفي الخطاب الذي ألقاه رئيس الكنيست يولي إدلشتاين (الليكود) في هذه المناسبة، قال إنه ما زالت ثمة حاجة إلى «الاستمرار في ترسيخ الصهيونية داخل إسرائيل وخارجها»، كون الصراع ما زال على «الاعتراف بالدولة اليهودية التي ما انفك وجودها غير بديهي على الرغم من أنها تحتفل باستقلالها منذ ٦٥ عاماً»!.

وشكل ذلك مؤشراً إلى نيّة الحكومة الاستمرار في الدفع قدماً بإجراءات إدارية وقوانين ترمي إلى ترسيخ «الدولة اليهودية»، سواء إزاء المواطنين الفلسطينيين في الداخل، أو إزاء كل من يستأنف على الدعاوى الصهيونية في جهاز التربية والتعليم والمؤسسة الأكاديمية والحقل الثقافي والفني ومنظمات المجتمع المدني، وذلك بموازاة التشديد على مطلب الاعتراف بـ «إسرائيل دولة قومية للشعب اليهودي» ولا سيّما في جولة المفاوضات الإسرائيلية- الفلسطينية التي جرت معاودتها بضغط من الولايات المتحدة.

١. نتائج الانتخابات للكنيست الـ٢٠

فيما يلي النتائج النهائية لانتخابات الكنيست الـ٢٠ كما نشرتها لجنة الانتخابات الإسرائيلية المركزية يوم ٢٠١٥/٣/١٩:

- مجموع أصحاب حق الاقتراع: ٥,٨٨١,٦٩٦
- مجموع المقترعين: ٤,٢٥٠,٦٩٧
- نسبة التصويت للأصوات التي تم فرزها: ٧٢,٣١٪
- نسبة التصويت بين العرب: ٦٥٪ (٥٦٪ في انتخابات ٢٠١٣)
- مجموع الأصوات المحتسبة: ٤,٢٠٦,٨٤٩
- مجموع الأصوات الملغاة: ٤٣,٨٤٨

- **توزيع الأصوات بحسب القوائم الفائزة:**

- ٠ الليكود برئاسة بنيامين نتنياهو: ٩٨٤,٣٥٠ صوتاً، تشكل ٢٣،٤٠٪ من مجموع الأصوات المحتسبة، وفاز بـ٣٠ مقعداً.
- «المعسكر الصهيوني» برئاسة إسحق هرتسوغ: ٧٨٥,٦٩٩ صوتاً، تشكل ١٨،٦٨٪

من مجموع الأصوات المحتسبة، وفاز بـ٢٤ مقعداً.

- «القائمة المشتركة» برئاسة أيمن عودة: ٤٤٣,٦٩١ صوتاً، تشكل ١٠،٥٥٪ من الأصوات المحتسبة، وفازت بـ١٣ مقعداً.
- «يش عتيد» («يوجد مستقبل») برئاسة يائير لبيد: ٣٧٠,٦١٠ أصوات، تشكل ٨,٨١٪ من الأصوات المحتسبة، وفاز بـ١١ مقعداً.
- «كولانو» («كلنا») برئاسة موشيه كحلون: ٣١٤,٩٩٣ صوتاً، تشكل ٧,٤٩٪ من الأصوات المحتسبة، وفاز بـ١٠ مقاعد.
- «البيت اليهودي» برئاسة نفتالي بينيت: ٢٨٣,٢١١ صوتاً، تشكل ٦,٧٣٪ من الأصوات المحتسبة، وفاز بـ ٨ مقاعد.
- شاس برئاسة أرييه درعي: ٢٤١,٠٥٦ صوتاً، تشكل ٥،٧٣٪ من الأصوات المحتسبة، وفاز بـ٧ مقاعد.
- «يسرائيل بيتينو» («إسرائيل بيتنا») برئاسة أفيغدور ليبرمان: ٢١٤,٩٥٧ صوتاً، تشكل ٥،١١٪ من الأصوات المحتسبة، وفاز بـ٦ مقاعد.
- يهدوت هتوراة برئاسة موشيه غافني: ٢١١,٧٣٨ صوتاً، تشكل ٥ , ٠٣٪ من الأصوات المحتسبة، وفاز بـ٦ مقاعد.
- ميرتس برئاسة زهافا غالئون: ١٦٥,٢٠١ صوت، تشكل ٣،٩٣٪ من الأصوات المحتسبة، وفاز بـ٥ مقاعد.

وكان فوز نتنياهو مفاجئاً، لا لأنه جاء بخلاف كل التوقعات فحسب، بل أيضاً لأنه لم يحدث في تاريخ إسرائيل أن توحدت نخب أمنية وثقافية وإعلامية وفنية في مسعى منظم وواسع لإفشال رئيس حكومة كما توحدت ضد نتنياهو قبل هذه الانتخابات.

وبحسب وسائل الإعلام الإسرائيلية، وجهت هذه النخب لائحة طويلة من الاتهامات ضد نتنياهو كان من شأنها أن تضمن نزع الشرعية عن حقه في مواصلة تسلم منصب رئيس الحكومة، بما في ذلك اتهامات أطلقها المئات من الجنرالات المتقاعدين، وعدد كبير من القادة السابقين في جهازي «الشاباك» و«الموساد»، وتهدف إلى توعية الجمهور الإسرائيلي بمخاطر بقاء نتنياهو في سدة الحكم وتصوير حكمه بأنه ينطوي على خطر مباشر على الأمن القومي الإسرائيلي. ووقف في صلب هذه الاتهامات أن نتنياهو يفتقد مؤهلات قيادية تجعله قادراً على مواجهة التحديات الماثلة أمام إسرائيل، وأن كل ما يهمه هو ضمان بقائه في ديوان رئيس الحكومة. وخلال ذلك جرى تحميله المسؤولية عن الفشل في الحرب على غزة، وعجزه عن «ردع» حركة «حماس» (وهو اتهام وُجّه له أيضاً من

جانب شـركائه في اليمين وخاصة وزير الخارجية أفيغـدور ليبرمان). كما اتهم نتنياهو بأنه المسـؤول المباشر عن تعاظم المشـروع النووي الإيراني، والأنكى من ذلك تم تحميله المسؤولية عن الأزمة غير المسبوقة في العلاقات مع الولايات المتحدة، الحليف الإستراتيجي الرئيس لإسرائيل.

في الوقت عينه عجّت وسـائل الإعـلام بقصص وروايات حول مظاهر الفسـاد في منزل نتنياهو، وخاصة تلاعب زوجته سارة في الأموال العامة، فضلاً عن تدخلها في شؤون الحكم.

وتؤكد تحليلات كثيرة أن نتنياهو تمكن من الفوز لأن المجتمع الإسـرائيلي يميني في معظمـه، وهذا جعل قطاعات واسـعة منه تتقبل الخط الدعائي الـذي عكف عليه رئيس الليكود، والذي شـدد فيه على أن شـعار «إلا نتنياهو» يهدف إلى تتويج حكومة يسارية مدعومة من فلسـطينيي ٤٨، متهماً جهات غربية بضـخ أموال طائلة من أجل دفع هؤلاء الفلسطينيين للتصويت بكثافة.

كذلـك تجنب نتنياهو تفنيد الاتهامات التي وجهت له، وبدلاً من ذلك اختار أن يشـكك فـي دوافع الذين وجهوا هذه الاتهامـات، ونجح في تصويرهم على أنهم «طابور خامس» يتعاون مع أعداء إسرائيل.

مـن ناحيـة أخرى، ظهر أنه على الرغم من أن جميع الاسـتطلاعات التي أجريت قبل الانتخابات منحت «المعسـكر الصهيوني» تفوقـاً على الليكود، فإنها في الوقت ذاته بينت أن أغلبية الجمهور الإسـرائيلي ترى أن نتنياهو ما يزال الشخص الأكثر ملاءمة لرئاسة الحكومة.

تميّز حُكم نتنياهو حتى صيف ٢٠١٤ (أي عشية الحرب على غزة) بـ «عـدد قليل من الجنازات في المقابر العسكرية، وكذلك من جنازات ضحايا «الإرهـاب»، وكان الهدوء (الأمني) الورقة الأكثر نجاحاً بالنسبة إليه».

٢. أسباب تفكّك حكومة نتنياهو الثالثة

مهما تكن الأسـباب الحقيقية الواقفة وراء تفـكك حكومة نتنياهو الثالثة، نميل إلى التأكيد على سببين رئيسين منها:

- الأول، خسارة نتنياهو السيطرة على ما يسمى «استقرار الأوضاع الأمنية»؛
- الثاني، تآكل صورته كزعيم أوحد من دون منافس لليمين الإسرائيلي.

وفيما يتعلق بالسـبب الأول، نُشير إلى أنه حتى صيف ٢٠١٤ (أي عشية الحرب على غزة) تميّز حُكم نتنياهو بحسـب ما كتبه المحلل السياسـي ألوف بن بـ «عدد قليل من الجنازات في المقابر العسكرية، وكذلك من جنازات ضحايا الإرهاب، وكان الهدوء (الأمني) الورقة الأكثر نجاحاً بالنسبة إليه، لكن منذ عملية خطف الشبان الثلاثة (المستوطنين) في غوش عتسـيون، وحرب الصيف ضد حماس في غزة، والمواجهات القاسية في القدس لم يعد لديه ما يقدمه» في هذا الشأن.[١]

أمّا تآكل صورته كزعيم أوحد لليمين الإسـرائيلي، فقد بدأت أولى تباشيره تلوح عشية الحرب على غزة مع إعلان وزير الخارجية الإسـرائيلي أفيغدور ليبرمان يوم ٢٠١٤/٧/٧ فك شـراكة حزبه- «إسرائيل بيتنا»- مع حزب الليكود في إطار تحالف «الليكود- بيتنا»، وتأكيـده أن سـبب الإقدام على هذه الخطوة، يعود إلى ازديـاد حدّة الخلافات بينه وبين نتنياهو حول كيفية الرد على الاعتداءات الصاروخية الفلسطينية المستمرة على الأراضي الإسرائيلية من قطاع غزة، وعلى التحريض في صفوف «عرب إسرائيل».[٢]

تآكلت صورة نتنياهو كزعيم أوحد لليمين الإسرائيلي، فقد بدأت أولى تباشير التآكل تلوح عشية الحرب على غزة مع إعلان وزير الخارجية الإسرائيلي أفيغدور ليبرمان يوم ٢٠١٤/٧/٧ فك شراكة حزبه- «إسرائيل بيتنا»- مع حزب الليكود في إطار تحالف «الليكود- بيتنا».

وتفاقـم هذا التآكل في إثر تلك الحرب. فقد تسـبّب ما اصطلح على تسـميته «ضبط النفس» الذي مارسـه نتنياهو خلال الحرب بخسـارته، خاصة في الأوسـاط السياسية المؤيـدة له. وفي اليمين أطلقوا عليه نعت «المنضبـط»، ويعتقد كثيرون في حزبه (الليكود) أنه كان متردداً، وأنه عندما قرر شـن الحرب فعل ذلك بحرص وتقتير. وقد اشـتدت حدة الخلاف داخل حزبه عندما قرّر يوم ٢٠١٤/٧/١٥ تنحية عضو الكنيست داني دانون من منصب نائب وزير الدفاع. وقالت مصادر قريبة من نتنياهو إنه اتخذ هذا القرار في ضوء الانتقادات الشديدة التي وجهها دانون إلى سياسة الحكومة في خضم العملية العسكرية التي شنها الجيش الإسرائيلي ضد قطاع غزة. وكان دانون أعرب في تصريحات أدلى بها إلى وسـائل إعلام عن معارضته لأي اتفاق لوقف النار، واعتبر أن قبول المجلس الوزاري الإسـرائيلي المصغر للشؤون السياسية- الأمنية للمبادرة المصرية لوقف إطلاق النار في قطـاع غزة يدل على ضعف الحكومة، ويصـب في مصلحة «حماس»، ويغلق نافذة فرص لتسديد ضربة قاصمة إلى هذه الحركة.

وثمة إشارات قوية إلى أن ما جرى بين نتنياهو وليبرمان لا يعبر عن الحاجة السياسية لهذا الأخير إلى الانفصال والمضي في طريق مسـتقل في أعقاب فشـل مبادرة التوحيد الكامـل بـين حزبه وحزب الليكود، بل هو أيضاً تعبير عـن رغبة ليبرمان في الابتعاد عن نتنياهـو. فالخلافـات التي بدأت في منتصف هذه الولاية في مـا يتعلق بانتخابات بلدية القدس، وفيما بعد حيال انتخابات رئاسة الدولة، راكمت الكثير من الأحقاد بينهما. وتوقع عدد من الأشـخاص البارزين في الحلبة السياسية الإسرائيلية ألا يكتفي ليبرمان بتوجيه صفعة لرئيس الحكومة، بل أن يسعى أيضاً إلى إسقاطه.

سادت توقعات في الحلبة السياسية الإسرائيلية بأن لا يكتفي ليبرمان بتوجيه صفعة لرئيس الحكومة، بل أن يسعى أيضاً إلى إسقاطه.

وأعطت المسـوّغات التي قدّمها نتنياهو لتقديم موعد الانتخابات إشـارة الانطلاق لحملته الانتخابية، لجهة تأكيد أن الصراع الرئيس في هذه الانتخابات سـيكون بين طريقي اليمين واليسار، وأن جميع الذين يتمترسون في الوسط هم «أشبه بركاب سيارة عالقة أمام مفترق طرق ويرفضون اتخاذ قرار حاسـم بشـأن الاتجاه المطلوب»، كما كتب حاييم شاين المحلل السياسـي في صحيفة «يسرائيل هيوم» الناطقة بلسـان نتنياهو (٢٠١٤/١٢/٤). وبرأي

شـــاين، في هذه الانتخابات سيقرّر سكان إســـرائيل فيما إذا كانت دولتهم هي دولة قومية للشـــعب اليهودي أم إنهـــا دولة أخرى مثل باقـــي الدول، وفيما إذا كانت القدس ســـتبقى موحدة تحت سيادة إسرائيل أم ستكون عاصمة لدولة فلسطينية هي فرع للخلافة الإسلامية المتعاظمـــة، وفيما إذا وصلت الصهيونية إلى نهاية طريقها وفقاً لحلم اليســـار أم أنه ينبغي الاستمرار في بناء أرض إسرائيل بروح حلم اليمين. وقلّل من شأن الموضوعات الاقتصادية– الاجتماعية، مشيراً إلى أن قضايا مثل ارتفا ع أسعار السكن وغلاء المعيشة يمكن مواجهتها بقرارات حكومية غير معقدة، في حال توفّر المسؤولية المشتركة لدى جميع الوزراء.

ركـزت أحـزاب الـوسـط- اليسار حملتها الانـتـخـابـيـة عـلـى كـون الانتخابات بمثابة استفتاء شعبي على حكم بنيامين نتنياهو.

في المقابل، تركز أحزاب الوسط– اليسار حملتها الانتخابية على كون هذه الانتخابات بمثابة اســـتفتاء شـــعبي على حكم بنيامين نتنياهو، بعد عقدين كان خلالهما الشخصية الأكثر سيطرة على الحياة السياسية في إسرائيل.

وقد اعتبرت ليفني في أول ردة فعل صادرة عنها أن قرار رئيس الحكومة إقالتها جبان وغير لائق. وأشـــارت إلى أنها ســـتدرس من الآن فصاعداً فرص تشـــكيل تحالف أوسع نطاقاً لأحزاب الوســـط لغرض إســـقاط نتنياهو والمتشدّدين الذين ســـيطروا على حزب الليكود.[٤]

وقال بيان أصدره حزب «يوجد مســـتقبل» إن قـــرار نتنياهو تقديم الانتخابات ينم عن جبن وفقدان صواب وانعدام مســـؤولية وطنية، كما أنـــه يلحق أضراراً فادحة بالاقتصاد والمجتمـــع الإســـرائيليين. ووجه رئيس الحـــزب لبيد انتقادات لاذعة إلـــى رئيس الحكومة واصفـــاً إياه بأنـــه منعزل عن الواقع. وأضـــاف أن نتنياهو تنازل عـــن مصالح المجتمع الإسرائيلي التي وجدت تعبيراً لها في مشروع ميزانية الدولة العامة للعام ٢٠١٥، والذي تضمـــن زيادة مخصصات لمجالات التربية والتعليم والإســـكان والصحة من أجل الحفاظ على الامتيازات الممنوحة لأعضاء مركز حزب الليكود ولمقاولي الأصوات. كما أشـــار إلى أن نتنياهو ألحق أضراراً خطرة بالتحالف الاستراتيجي بين إسرائيل والولايات المتحدة.

وتطرّق لبيد إلى أداء نتنياهو خلال عملية «الجرف الصامد» العسكرية التي قام الجيش الإســـرائيلي بشـــنها في قطا ع غزة في صيف ٢٠١٤، فأشـــار إلى أن المجلس الوزاري الإســـرائيلي المصغر للشـــؤون السياســـية– الأمنية (الكابينيت) فقد الثقـــة بقدرته على إدارتها، وإلى أنه عندما انتاب رئيس الحكومة الذُعر من اســـتطلاعات الرأي العام تهرّب من الإقدام على أي خطوة سياسية، وتنازل عن مطلب تجريد قطا ع غزة من السلاح.

«يـوجـد مـسـتـقـبـل»: يـنـمّ قـرار نتنياهو تقديم الانتخابات عن جبن وفـقـدان صـواب وانـعـدام مسؤولية وطنية.

ورداً على ســـؤال، قال لبيد إن نتنياهو لن يشكل الحكومة الإسرائيلية المقبلة. وأضاف أن رئيس الحكومة ارتكب خطأً، والثمن الذي ســـيدفعه من جراء ذلك هو ألا يكون رئيس حكومة بعد الآن.[٥]

ووفقاً لأول التحليلات التي ظهرت بعد قرار تقديم موعد الانتخابات، بدت جميع أحزاب الوسط و«اليسار الصهيوني» خاسرة من هذا القرار. وجرت الإشارة إلى أنه لم يكن من قبيل المصادفة أنه قبل أيام من قرار المضي نحو انتخابات مبكرة أعلن لبيد وسائر وزراء «يوجد مستقبل» معارضتهم لها، فانتخابات في هذا الوقت من دون إقرار صفر ضريبة قيمة مضافة على ثمن الشقق الجديدة للأزواج الشابة، وكون الميزانية الأخيرة التي أقرها لبيد ميزانية تقليصات، سيترتب عليها تراجع حاد للحزب كما تظهر استطلاعات الرأي العام، وليس هناك أسوأ من هذا الوقت بالنسبة للحزب لإجراء انتخابات.

وبالنسبة إلى ليفني وحزبها، فهما يعرفان كيف سيدخلان إلى هذه الانتخابات، لكنهما لا يعرفان كيف سيخرجان منها، وحصول الحزب على أربعة مقاعد كما أظهرت الاستطلاعات (قبل تحالفه مع حزب العمل) هو في الحقيقة فوز بالكاد يتجاوز حافة نسبة الحسم الجديدة (٣،٢٥٪).

وبموجب الاستطلاعات، حتى حزب المعارضة الأول- حزب العمل الذي من المفترض أن يرغب في الانتخابات أكثر من غيره- سيحتفظ في أحسن الأحوال بالعدد نفسه من المقاعد التي لديه في الكنيست الـ١٩ (١٥ مقعداً).

قدّرت أول التحليلات، بعد قرار تقديم موعد الانتخابات، أن جميع أحزاب الوسط و«اليسار الصهيوني» خاسرة من هذا القرار.

وبخصوص نتنياهو، فعلى الرغم من أنه تخلّى بمحض إرادته عن ثلاثة أعوام من الولاية القانونية الباقية له من أجل معركة انتخابية لا يمكن لأحد أن يضمن له في نهايتها عودته إلى رئاسة الحكومة، فإن أرقام الاستطلاعات تبدو معقولة فيما يتعلق بالليكود، أو بالأصّح تبدو أرقام الخصوم سيئة، ولذا فهذا هو التوقيت الصحيح لتلك المعركة من الناحية السياسية، أي في الوقت الذي تُظهر فيه الأحزاب الأخرى ضعفاً وخوفاً من الانتخابات.

ومنحت الاستطلاعات الحزبين الحريديين شاس ويهدوت هتوراة عدداً أقل من المقاعد مقارنة بوضعهما في الكنيست الـ١٩، لكن المضي نحو انتخابات بالنسبة إليهما قد ينطوي على احتمال الخروج من صحراء سياسية ناجمة عن وجودهما خارج الحكومة.

وأظهرت تلك الاستطلاعات أن ثمة رابحين اثنين أكيدين من تقديم الانتخابات فور حدوث ذلك: الأول، حزب وزير الاقتصاد نفتالي بينيت «البيت اليهودي»- تحالف التيارات الدينية الصهيونية. وهو الحزب الوحيد بين الأحزاب الممثلة في الكنيست الذي تقدّم في الاستطلاعات بصورة ملفتة منذ الحرب على غزة؛ الثاني، الحزب الجديد الذي أقامه الوزير اليميني السابق من الليكود موشيه كحلون والمهتم بالموضوعات الاقتصادية- الاجتماعية والذي حصد أرقاماً عالية في الاستطلاعات.[٦]

ورأى بعض التحليلات أن «مشروع قانون القومية» (الذي يعرّف إسرائيل بأنها دولة قومية للشعب اليهودي) كان عملياً «مناورة» قام بها نتنياهو الذي جرى وصفه بأنه «كبير

الســـحرة في تاريخ الشعب اليهودي»، لاســـتعادة صورته كزعيم أوحد لليمين، فضلاً عن صرف انتباه الجمهور الإســـرائيلي العريض عن مشـــكلاته الحقيقية. وأشير إلى أنه مع أن مشـــروع القانون هذا اصطدم بمعارضة شـــديدة، إلا إن الجميع نســـي ما شغل بال إســـرائيل حقاً في الفترة الأخيرة، وفي طليعة ذلك تعاظم المقاومة الفلسطينية في المناطق المحتلة ولا ســـيما في القدس، وخفض مستوى التصنيف الائتماني لإسرائيل في العالم، وارتفاع نســـبة البطالة العامة، وبدلاً من ذلك انشـــغل مواطنو إسرائيل في معظمهم بحلّ اللغز الدراماتيكي: هل هي دولة يهودية وديمقراطية أو ربما العكس ديمقراطية ويهودية؟.[٧]

بموجب الاستطلاعات، حتى حزب المعارضة الأول- حزب العمل الذي من المفترض أن يرغب في الانتخابات أكثر من غيره- سيحتفظ في أحسن الأحوال بالعدد نفسه من المقاعد التي لديه في الكنيست الـ١٩ (١٥ مقعداً).

٣. «مشروع قانون الدولة القومية للشعب اليهودي»

لا بُد من ملاحظة أن خســـارة نتنياهو مواقع في أوســـاط اليمين الإســـرائيلي كانت (قبـــل الحرب على غـــزة) تحصيل حاصل مجـــرّد انخراطه في جولـــة مفاوضات أخرى مع الفلســـطينيين. وبناء على ذلك ســـرعان ما تذرّع باتفاق المصالحة بين حركتي «فتح» و«حماس» لتفجير جولة المفاوضات هذه، بموازاة التشديد على تحميل الجانب الفلسطيني المسؤولية عن هذا الفشل.

وأكـــد نتنياهو في الاجتماع الطارئ للمجلس الوزاري الإســـرائيلي المصغر للشـــؤون السياسية– الأمنية الذي نوقش فيه موقف الحكومة الإسرائيلية من حكومة الوحدة الوطنية الفلســـطينية المؤلفة وفقاً لاتفاق المصالحة، وعُقـــد يوم أداء هذه الحكومة اليمين القانونية (٢٠١٤/٦/٢)، أن رئيس الســـلطة الفلســـطينية محمود عباس قال اليوم «نعم للإرهاب» و «لا للســـلام»، وهذا يعتبر استمراراً مباشراً لسياسته الرافضة للسلام. وأشار إلى أنه بينما اتخذت إسرائيل خطوات جريئة ومؤلمة من أجل الدفع قدماً بعملية السلام، وتستمر في التزامها بخيار الســـلام، فإن عباس رفض تمديد المفاوضات ورفض «اتفاق الإطار» الذي عرضته الولايات المتحدة، ويواصل ممارســـة التحريض ضد إســـرائيل، وانضم إلى معاهدات دولية بشكل أحادي الجانب، وها هو الآن يتحالف مع حركة «حماس» المسؤولة عن قتل أكثر من ألف مواطن إســـرائيل بريء، وعن إطلاق آلاف الصواريخ على السكان المدنيين في المدن الإســـرائيلية، والتي تعتبر منظمة «إرهابية» في كل من الولايات المتحدة وأوروبـــا ومصر، وفـــي كل أنحاء العالم، فضلاً عن أنها ترفض شـــروط المجتمع الدولي، ويكرّر زعماؤها حتى في الأيام الأخيرة التزامهم بطريق «الإرهاب» وتدمير دولة إسرائيل. وشـــدّد نتنياهو على أن إســـرائيل لن تجري مفاوضات مع حكومة فلسطينية تعتمد على منظمة «إرهابية»، وعلى أن التحالف مع «حماس» يحمّل عباس المســـؤولية المباشـــرة عن «الإرهاب» الذي ينطلق من قطاع غزة.

رأى بعض التحليلات أن «مشروع قانون القومية»، كان عملياً «مناورة» قام بها نتنياهو الذي جرى وصفه بأنه «كبير السحرة في تاريخ الشعب اليهودي»، لاستعادة صورته كزعيم أوحد لليمين.

واتخذ الاجتماع بالإجماع القرارات التالية: أولاً، مواصلة العمل طبقاً لقرار هذا المجلس يوم ٢٤ نيسان ٢٠١٤ والذي ينص على أنه لا يجوز التفاوض مع حكومة فلسطينية تعتمد على حركة «حماس» باعتبارها منظمة إرهابية تسعى لتدمير إسرائيل؛ ثانياً، العمل على جميع الأصعدة- بما في ذلك على الصعيد الدولي- ضد اشتراك منظمات إرهابية في الانتخابات الفلسطينية العامة؛ ثالثاً، تخويل رئيس الحكومة صلاحية فرض عقوبات إضافية على السلطة الفلسطينية؛ رابعاً، اعتبار الحكومة الفلسطينية الجديدة مسؤولة عن جميع الأعمال التي تمس بأمن إسرائيل وتنطلق من أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة؛ خامساً، تشكيل طاقم خاص للنظر في سبل التعامل مع الأوضاع الراهنة استعداداً لتحولات سياسية وأمنية تطرأ في المستقبل.[٨]

تذرّع نتنياهو باتفاق المصالحة بين حركتي «فتح» و«حماس» لتفجير جولة المفاوضات الأخيرة، بموازاة التشديد على تحميل الجانب الفلسطيني المسؤولية عن هذا الفشل.

بعد هذا الاجتماع، وفي إثر إعلان الولايات المتحدة أنها تنوي التعامل مع الحكومة الفلسطينية الجديدة، وأنها ستحكم عليها من خلال عملها، كانت أول خطوة أقدم عليها نتنياهو هي الدفع قدماً بخطط إقامة ٣٣٠٠ وحدة سكنية في المستوطنات في الضفة الغربية والقدس الشرقية، بما في ذلك نشر مناقصات لإقامة ١٥٠٠ وحدة سكنية، وتجهيز مخططات لإقامة ١٨٠٠ وحدة سكنية أخرى. وأعلن وزير البناء والإسكان أوري أريئيل («البيت اليهودي») أن نشر المناقصات يشكل «أفضل رد صهيوني» على تأليف حكومة «إرهاب» فلسطينية.

ورأت تحليلات إسرائيلية في حينه أن نتنياهو يهدف من وراء هذه الحملة الاستيطانية أكثر من أي شيء آخر إلى استعادة مواقع خسرها في أوساط اليمين الإسرائيلي لمجرّد انخراطه في جولة مفاوضات أخرى مع الفلسطينيين، تحسباً لاحتمال تفكك ائتلافه الحكومي وتقديم موعد الانتخابات العامة المقبلة.

وسعياً لهذا الهدف نفسه عقد نتنياهو قبل ذلك اجتماعاً مع عدد من قادة «مجلس المستوطنات في يهودا والسامرة» (الضفة الغربية) قال خلاله إنه يعتبر نفسه بمثابة الدرع الأكبر للدفاع عن المستوطنين في المناطق المحتلة، وأكد أن لا شيء يمكن أن يثنيه عن الاستمرار في الكفاح من أجل الاستمرار في تعزيز الاستيطان اليهودي في القدس الشرقية ومناطق الضفة. واشتكى قادة المستوطنين في الاجتماع من حدوث انخفاض حادّ في مشروعات البناء الجديدة في المستوطنات خلال الأشهر القليلة الفائتة، مشيرين إلى أن «لجنة التنظيم والبناء في يهودا والسامرة» لم تناقش منذ فترة طويلة مسألة القيام بأعمال بناء جديدة. وفي ختام الاجتماع قال قادة المستوطنين إن رئيس الحكومة وعدهم بدرس الموضوع. وكشفت مصادر سياسية إسرائيلية رفيعة اشتركت في الاجتماع لصحيفة «هآرتس» أن رئيس الحكومة أكد أيضاً أنه على الرغم من أنه يعتبر نفسه بمثابة الدرع الأكبر للدفاع عن المستوطنين في المناطق المحتلة،

كانت أول خطوة أقدم عليها نتنياهو هي الدفع قدماً بخطط إقامة ٣٣٠٠ وحدة سكنية في المستوطنات في الضفة الغربية والقدس الشرقية، بما في ذلك نشر مناقصات لإقامة ١٥٠٠ وحدة سكنية، وتجهيز مخططات لإقامة ١٨٠٠ وحدة سكنية أخرى.

فإن هناك عدة مستجدات مرتبطة بتغيّر الأوضاع الدولية والإقليمية اضطرته في الآونة الأخيرة إلى خفض وتيرة الاستيطان بغية دحض الادعاء القائل بأن الاستيطان الإسرائيلي يعرقل عملية السلام بين إسرائيل والفلسطينيين. وشدّد نتنياهو أيضاً على أنه يتصدى بكل قوته لهذا الادعاء ويفندّه، ويؤكد بموازاة ذلك أن ما يعرقل عملية السلام هو رفض الفلسطينيين الاعتراف بإسرائيل دولة يهودية.

وألمحت ليفني التي كانت المسؤولة عن ملف المفاوضات مع الفلسطينيين في الحكومة الإسرائيلية، إلى هذا الهدف تحديداً، حين قالت إن تنفيذ أعمال بناء جديدة في المستوطنات هو ثمن تدفعه الحكومة الحالية نتيجة وجود حزب «البيت اليهودي» فيها ومنافسته «الليكود- بيتنا» من اليمين، وأشارت إلى أن إسرائيل لا يمكن أن تقول للعالم إنها دولة ديمقراطية محبة للسلام في وقت تواصل أعمال البناء في المستوطنات، وحذرت من مغبة نشوء وضع يكون فيه عدد المستوطنين في المناطق الفلسطينية كبيراً جداً بصورة لا تتيح لأي حكومة إسرائيلية إمكان الدفع قدماً بمبادرة سلمية، مشيرة إلى أن ذلك من شأنه أن يفاقم عزلة إسرائيل في الساحة الدولية. [١٠]

يهدف نتنياهو من وراء هذه الحملة الاستيطانية أكثر من أي شيء آخر إلى استعادة مواقع خسرها في أوساط اليمين الإسرائيلي لمجرّد انخراطه في جولة مفاوضات أخرى مع الفلسطينيين

وجاءت هذه الحملة الاستيطانية عقب إعلان نتنياهو في مستهل الاجتماع الذي عقدته الحكومة الإسرائيلية يوم ٤ أيار ٢٠١٤، أنه ماض قدماً نحو سنّ قانون يعرّف إسرائيل بأنها الدولة القومية لليهود، ويحمل اسم «قانون القومية»، وأكد أن عدم سنّه سيجعل إسرائيل دولة ثنائية القومية.

وأضاف نتنياهو أنه لا يوجد حتى الآن تعبير كاف عن جوهر دولة إسرائيل، وهذا ما يقترحه ويوفره «قانون أساس: القومية» الذي سيعرّف الحق القومي للشعب اليهودي في دولة إسرائيل من دون المساس بحقوق الأفراد. ولفت إلى أن هذا القانون سوف يحصن مكانة قانون العودة (لليهود) من خلال قانون أساس، وكذلك سيعزّز الرموز الوطنية وعناصر أخرى مرتبطة بالصيرورة القومية، مؤكداً أن أساس وجود دولة إسرائيل نابع من كونها الوطن القومي للشعب اليهودي.

وأشار رئيس الحكومة إلى أن ثمة جهات في إسرائيل تؤيد إقامة دولة فلسطينية إلى جانب دولة ثنائية القومية في إسرائيل (بحكم وجود عرب ٤٨ الذين يرفضون تعريف إسرائيل كدولة يهودية). ومع أن هذه الجهات تبرّر مسألة إقامة دولة فلسطينية بحجة منع قيام دولة ثنائية القومية، إلا إنها في المقابل تكرّس دولة كهذه داخل إسرائيل. وتعهد نتنياهو بأن يتم سنّ القانون من خلال الحوار مع جميع أحزاب الائتلاف الحكومي، وأعاد إلى الأذهان أنه سبق أن أعلن دعم هذا القانون عندما قامت المعارضة بطرحه في الماضي. [١١]

وفعلاً طرح نتنياهو يوم ٢٠١٤/١١/٢٦ وقبل حل الكنيست الـ١٩ «قانون أساس: إسرائيل الدولة القومية للشعب اليهودي» الذي يتضمن المبادئ الأساسية التالية:

(أ) إن أرض إسرائيل هي الوطن التاريخي للشعب اليهودي ومكان إقامة دولة إسرائيل؛

(ب) إن دولة إسرائيل هي الوطن القومي للشعب اليهودي الذي يجسد فيها حقه في تقرير المصير بناءً على تراثه الحضاري والتاريخي؛

(ج) إن حق تقرير المصير القومي في دولة إسرائيل مقصور على الشعب اليهودي؛

(د) إن دولة إسرائيل هي دولة ديمقراطية تقوم على أسس الحرية والعدالة والسلام على ضوء رؤية أنبياء إسرائيل وتلتزم بحماية الحقوق الشخصية لجميع مواطنيها بمقتضى القانون.[١٢]

أكد نتنياهو أن لا شيء يمكن أن يثنيه عن الاستمرار في «الكفاح» من أجل الاستمرار في تعزيز الاستيطان اليهودي في القدس الشرقية ومناطق الضفة.

وتتطلب الأمانة والموضوعية لدى تشريح الخلاف الإسرائيلي الداخلي المندلع حول «مشروع قانون القومية» –الذي يعرّف إسرائيل بأنها دولة قومية للشعب اليهودي، والذي (الخلاف) عزا إليه محللون كثيرون أهم أسباب تفكّك حكومة بنيامين نتنياهو الثالثة، واعتبروه أبرز دوافع ذهاب إسرائيل نحو انتخابات مبكرة أخرى– التنويه بأنه في كل ما يتعلق بتعريف هوية إسرائيل ووظائفها تتفق الأحزاب الإسرائيلية الأساسية الليكود والعمل و«يوجد مستقبل» و«البيت اليهودي» و«إسرائيل بيتنا» و «الحركة» في برامجها السياسية على تعريف إسرائيل كدولة يهودية، وعلى أن وظائفها العليا مشتقة من هذا التعريف.

صرح نتنياهو أنه لا يوجد حتى الآن تعبير كاف عن جوهر دولة إسرائيل، وهذا ما يقترحه ويوفره «قانون أساس: القومية» الذي سيعزف الحق القومي للشعب اليهودي في دولة إسرائيل.

فمثلاً يُعرّف حزب «البيت اليهودي» الصهيوني– الديني في برنامجه دولة إسرائيل بأنها «دولة يهودية ذات نظام ديمقراطي. وينبغي أن يتحدّد طابعها من خلال الحوار على قاعدة التوراة وتعاليم الأنبياء (أنبياء إسرائيل)». ويضيف: «سنعمل على تعزيز الصبغة اليهودية للدولة، وسنحارب ضد كل من يعمل على تحويل إسرائيل إلى "دولة جميع مواطنيها". ورغم ذلك سنؤيد الحقوق الكاملة للأقليات في الدولة بما في ذلك الأقلية العربية».

ويحدّد حزب الوسط العلماني «يوجد مستقبل» رؤيته لهوية دولة إسرائيل بقوله في مقدمة برنامجه: «نحن نؤمن بأن إسرائيل أنشئت كدولة قومية للشعب اليهودي، وينبغي لها أن تبقى دولة ذات أغلبية يهودية، وذات حدود آمنة وقابلة للدفاع عنها».

طرح نتنياهو يوم ٢٠١٤/١١/٢٦ وقبل حل الكنيست الـ١٩ «قانون أساس: إسرائيل الدولة القومية للشعب اليهودي».

كذلك يُعرّف حزب العمل في برنامجه الانتخابي دولة إسرائيل بأنها «دولة الشعب اليهودي، وبناء عليه فإن حزب العمل يعارض عودة لاجئين فلسطينيين إلى داخل تخوم دولة إسرائيل. ويتم حلّ مشكلة اللاجئين بصورة متفق عليها بمشاركة دول المنطقة والمجتمع الدولي، ولكن ليس من خلال منح حق العودة (للاجئين)».

أمّا حزب «الحركة» فإن برنامجه الانتخابي يتضمن المبادئ التالية: «١– للشعب الإسرائيلي حق غير قابل للنقض في أن تكون له دولة سيادية في حدود أرض إسرائيل، وطنه القومي،

التاريخـــي، الديني والثقافي؛ ٢- الهدف السياســـي المركزي للحركة هـــو ضمان تثبيت دولة إسرائيل كبيت قومي للشـــعب اليهودي، دولة ديمقراطية بروح وثيقة الاستقلال، تعيش بسلام وأمـــن مع جميع جيرانها؛ ٣- إن ضمان بقاء إســـرائيل كدولة يهوديـــة وديمقراطية يقتضي المحافظة على أغلبية يهودية بين مواطنيها».

وهذا التوافق غير منحصر في الأحزاب الإســـرائيلية الأساسية فحسب، بل ينسحب أيضاً على النخب التي تعرّف نفسها بأنها ليبرالية، وتعتقد أن إسرائيل دولة قومية للشعب اليهودي، ولا حاجة بتاتاً إلى قانون أســـاس يحدّد هويتها على غرار مشـــروع القانون المقترح، لأن من شأنه أن يقوّض أسس الصهيونية ذاتها.

وللتمثيل على موقف هذه النخب نورد فيما يلي مقتطفات من «مذكرة» قدمها باحثان كبيران من «المعهد الإســـرائيلي للديمقراطية» في القدس إلى اللجنة الوزارية الإسرائيلية لشؤون سن القوانين لدى بدء مناقشة مشروع القانون هذا.[١٣]

فلقد جرى اســـتهلال المذكرة بالعبارات التالية: على الرغم من موافقتنا بطبيعة الحال على أن إسرائيل هي الدولة القومية للشعب اليهودي، إلاّ إننا نعارض مشروع القانون المُقدّم مؤخراً في هذا الصدد، انطلاقا من أننا نرى فيه مشروع قانون خطراً يمكن أن يخلّ بالتوازن الدقيق والحساس بين المكوّنين الأساسيين في تعريف وطابع الدولة، وهما: اليهودية والديمقراطية. ولا يدور الحديث هنا حول قانون اعتيادي، وإنما حول قانون أســـاس محصّن يحدد هوية الدولة. ومشـــروع القانون المقترح يخلو مـــن التوازن الضروري بين كون الدولة دولة قومية للشـــعب اليهـــودي وبين كونها دولة ديمقراطية، وذلك لأنه يقصي المكوّن الديمقراطي من مكانته المركزية إلى الهامش، بمعنى أن الحديث يدور حول انقلاب تام يغيّر بصورة جذرية النظام الدســـتوري القائـــم في دولة إســـرائيل منذ قيامها. ويتناول مشـــروع القانون هوية الدولة وســـط التركيز علـــى طابعها اليهودي وتقـــزيم طابعها الديمقراطي، بل ويتجاهل كليـــاً أي مضمون في هذا الطابـــع الديمقراطي، ونحن نرى في ذلك تقويضاً لأســـس الصهيونية ذاتها. فآباء الصهيونية مثل هرتســـل وجابوتنســـكي، وكذلك زعماء الدولة مثل بن غوريون وبيغن، لم يسعوا إلى إقامة دولة قومية يهودية، وإنما أرادوا تأســـيس دولة نموذجية وفق التقاليد الديمقراطية والليبرالية، دولة «تقيم المســـاواة التامة في الحقوق اجتماعياً وسياســـياً بين جميـــع رعاياها دون تمييز في الدين والعرق والجنس» (كما جاء في «وثيقة الاســـتقلال»). فضلاً عن ذلك، فإن مشـــروع القانون ينطوي على إقصاء وتنكر تجاه مواطني الدولة العرب، والذين لم يتطرّق إليهم مشروع القانون لا من قريب ولا من بعيد تقريباً، وذلك بخلاف تام لمبادئ «وثيقة الاســـتقلال»، بل على العكس يُتيح ويشجع سياسة غير متساوية في إقامة وتطوير البلدات، وهو ما يوفر للدولة نصاً «دستورياً» لتمييز اليهود للأفضل، ويتيح إقامة مستوطنات وبلدات جماهيرية لليهود فقط. ومن

تتفق الأحـــزاب الإسرائيلية الأساسية الليكود والعمل و«يوجد مستقبل» و«البيت اليهودي» و«إسرائيل بيتنا» و «الحركة» في برامجها السياسية على تعريف إسرائيل كدولة يهودية، وعلى أن وظائفها العليا مشتقة من هذا التعريف.

يُعرّف حزب «البيت اليهودي» الصهيوني- الديني في برنامجه الانتخابي دولة إسرائيل بأنها «دولـــة يـــهـــوديـــة ذات نـظـام ديمقراطي. وينبغي أن يتحدّد طابعها من خلال الحوار على قاعدة التوراة وتعاليم الأنبياء (أنبياء إسرائيل)».

هنا فإن مشروع القانون يلحق ضرراً، غير قابل للإصلاح في العلاقات بين اليهود والعرب في إسـرائيل، وبصورة دولة إسـرائيل في العالم، ويجعل الدولة مكاناً غير محتمل لكل من يتبنى وجهة نظر يهودية ليبرالية.

يُعرّف «حزب العمل» إسرائيل بأنها «دولة الشعب اليهودي»، وبناء عليه يعارض عودة لاجئين فلسطينيين إلى داخلها.

وتؤكـد المذكرة معارضتها لهدف مشـروع القانـون المقترح، كما ورد شـرحه في مقدمة القانـون، والتـي ادعت (وهـذا أمر لا خلاف بشـأنه) أن هناك إجماعاً واسـعاً في صفوف الجمهور على تعريف إسرائيل كدولة يهودية. وتلفت إلى أنه في الواقع تؤكد مؤشرات استطلاع الديمقراطية الأخيرة، والتي ينشـرها «المعهد الإسـرائيلي للديمقراطية» سـنوياً، حقيقة هذا الاتجـاه (التعريف)، وأنه ليس هناك ما يدعو للخشـية من تماثل مواطني دولة إسـرائيل مع تعريفها كدولة يهودية. ومن جهة أخرى، يدعي مقترحو مشـروع القانون بأن الحاجة إليه تنبع من «وجود من يسعى إلى إلغاء حق الشعب اليهودي في وطن قومي في بلده، وإلغاء الاعتراف بدولة إسرائيل كدولة قومية للشعب اليهودي». والسؤال: هل يشكل التشريع الإسرائيلي جواباً إزاء أفـكار وتطلعات شـعوب وقوميات أخرى؟ وهل يمكن القول بصورة جادة إنه قد نشـأت حاجة كهذه في الفترة الأخيرة؟ فمنذ إقامة الدولة وحتى الآن قبلت شعوب المنطقة بحق الشعب اليهودي في دولة، واعترفت بدولة إسـرائيل كدولة يهودية. فهل سيغير أصحاب الرأي المذكور موقفهم بعد سـن مثل هذا القانون؟ فضلاً عن ذلك، ينبغي الإجابة باسـتقامة عن سؤال: هل سيؤدي سن مثل هذا القانون إلى تقوية وتعزيز مكانة إسرائيل في العالم كدولة قومية للشعب اليهودي، أم أن ذلك سيضعف هذه المكانة؟.

وفي هذا الشـأن تقول المذكرة: في اعتقادنا أن سـنّ هذا القانون سيشكل رافعة في أيدي القوى المعادية لإسـرائيل للإدعاء ضد شـرعية إسـرائيل كدولة يهودية. فمشروع القانون لا يعزّز فقط الطابع اليهودي للدولة، وإنما يوجه رسـالة واضحة من انعدام الثقة، رسـالة تطرف وأصولية. إن التكريس الدسـتوري لأمـر بديهي إنما يدعو فقط إلى إعـادة التفكير في هذه الأسـس والبديهيات، بل وإلـى تقويضها. وفي ما عدا كل الحجج المذكـورة، ينبغي أن تؤخذ في الحسـبان إمكانية المسـاس بمكانة إسرائيل في العالم عقب سـن هذا القانون. ومما لا شـك فيه أن القوانين التي جرى إقرارها وتمريرها في الفترة الأخيرة– والتي يمكن الموافقة أو عدم الموافقة على ما تنطوي عليه من مسـاس بالديمقراطية– ألحقت الضرر بمكانة إسرائيل، وساهمت في عزلتها في الساحة العالمية. إن من شأن إقرار مشروع القانون المقترح، كقانون أساس يتعلق بهوية الدولة، أن يثير بلا شك موجة شجب وإدانة واحتجاج ضد إسرائيل، التي ستتخلى عن طابعها الديمقراطي، وتقوّض تعاملها القائم على المساواة تجاه أقليات في الدولة.

التوافق غير منحصر في الأحزاب الإسرائيلية الأساسية فحسب، بل ينسحب أيضاً على النخب التي تعرّف نفسها بأنها ليبرالية.

تدل هذه المقتطفات، لا على معارضة مشـروع القانون من ناحية مبدئية أو أخلاقيـة، وإنما فقـط من ناحية ما قد يثيره مـن ردات فعل في العالم. كما تدل على أن هذا التوجه يعتبر من

ناحية جوهره «يمينياً معتدلاً»، نظراً إلى أنه من المفترض به أن يخدم المصلحة اليهودية البحتة وسط «إعطاء امتيازات مشروطة» في الحقوق للمواطنين الفلسطينيين في الداخل، وإلى أنه لا يقوم على أســاس قيم عالمية ومتساوية، ترتكز إلى الاعتراف بالحقوق القومية الجماعية لهؤلاء الفلسطينيين.

يدعي مقترحو مشروع القانون بأن الحاجة إليه تنبع من «وجود من يسعى إلى إلغاء حق الشعب اليهودي في وطن قومي في بلده، وإلغاء الاعتراف بدولة إسرائيل كدولة قومية للشعب اليهودي».

والأنكى من ذلك، أن ما يمكن قراءته بين الســطور الســالفة أن إسرائيل ليست بحاجة قطّ إلى نص «دستوري» لتمييز اليهود للأفضل، ولإقامة مستوطنات وبلدات جماهيرية لليهود فقط وغير ذلك، فهذا هو بالضبط ما فعلته الدولة بواســطة سياســة التمييز العنصري العامة التي انتهجتها حكوماتها المتعاقبة حتى الآن «على نار هادئة» من دون أن تجاهر بذلك عياناً بياناً حتى لا تُضبط وهي متلبسة بهذا التمييز.

بطبيعــة الحــال ثمة وجهات نظر أخرى ثاقبة أكثر، وســأورد منها وجهتي نظر متطابقتين لأكاديميين إســرائيليين نظراً إلى اشــتمالهما على قراءة عميقة للخلفية الحقيقية الواقفة وراء مشروع القانون هذا وإحالاته.

معارضة مشروع القانون في معظمها غير نابعة من ناحية مبدئية أو أخلاقية، وإنما فقط من ناحية ما قد يثيره من ردات فعل في العالم.

الأولى لأستاذ العلوم السياسية زئيف شتيرنهيل الذي كان أفضل من عرّى الهدف الحقيقي الواقــف وراء المطالبة الإســرائيلية المرفوعة في وجه الفلســطينيين بشــأن الاعتراف بالدولة اليهودية، وهو أن يســتبطن الفلسطينيون أنهم هُزموا تاريخياً، وأن يعترفوا بالملكية الحصرية لليهود على البلد (فلسطين) بأسره. وبرأيه من أجل أن يكون الحق الحصري لليهود على البلد كاملاً ومعترفاً به، فإن الفلسطينيين ملزمون بأن يسلّموا بدونيتهم. وهذا المفهوم مغروس عميقاً في الوعي الإســرائيلي العام، وهو مشترك لليمين والوســط بكل أطيافهما، ولبلدات الأطراف ومعظم ســكان «غــوش دان» (منطقة الوســط)، ولحزبي العمل والليكــود، إذ إن هؤلاء كلهم يرفضون فكرة المساواة في الحقوق بالنسبة إلى العرب. وبناء على ذلك من السخف التوقع من الجيش الإســرائيلي أن يتصرف في المناطق الفلسطينية المحتلة بأدنى حدّ من النزاهة، مثلما يصعب توصيف المحكمة الإســرائيلية العليا على أنها حريصة على المعاملة المتســاوية تجاه اليهود والفلســطينيين. فمنذ بداية الاســتيطان (في مناطق ١٩٦٧) وحتى الآن تتصرف هذه المؤسسة، التي يتم تصويرها في الظاهر كما لو أنها رمز لليبرالية والديمقراطية، مثل الجيش والشرطة وجهاز الأمن العام (الشاباك)، أي باعتبارها ذراعاً من أذرع الاحتلال.

هناك من يعتبر أن إسرائيل ليست بحاجة قطّ إلى نص «دستوري» لتمييز اليهود للأفضل، فهذا هو بالضبط ما فعلته بلا انقطاع.

ويضيــف: في فكر اليمين (الإســرائيلي) حظيت القومية اليهوديــة بانتصار مطلق عندما احتلت البلد، في سيرورة استمرت منذ بدء الهجرة (اليهودية) الأولى وحتى يومنا هذا. وتمثلت ذروتاه بحرب الاستقلال (حرب ١٩٤٨) وحرب الأيام الستة (حرب ١٩٦٧)، وكلتاهما تنتميان إلى نفس التواصل الاســتيطاني. بهذا المفهوم لا فرق بين احتلال أجزاء من البلد قبل ســنة ١٩٤٩ وبعده، وليس للخط الأخضر أي معنى غير كونه خط وقف مؤقت لإطلاق النار. ويعتقد

اليمـــين على أصنافه كافة بأنه يعبر عن الإجما ع الصهيوني، وبقدر كبير فإن الحق معه، فمنذ بدايـــة الطريق كانت الخلافات في الرأي داخل الحركة القوميـــة اليهودية (يقصد الصهيونية) حول الوســـائل وليس الأهـــداف. وقد دارت بين مباي والإصلاحيين رحى حرب على الســـلطة وليـــس على جوهر القومية اليهودية. كما أن حركة العمل التاريخية لم تعترف بالحقوق القومية للفلســـطينيين، وكذا في أوساط زعمائها ومفكريها، كانت سيطرة اليهود في البلد مغروسة في التاريخ، وليس في الحق الطبيعي لبني البشر في أن يكونوا أسياداً لأنفسهم. وعلى حدّ نهجهم فإن التاريخ يســـبق دوماً إرادة بني البشر وحاجاتهم وتطلعاتهم. ولم تكن القيم الإنسانية في مركز التجربة الفكرية لمباي، وهي حتى اليوم لم تُستوعب حقاً في حزب العمل. بناء عليه، فمن ناحية قادة الحكم الإسرائيلي فإن اصطلاح «اتفاق» معناه استسلام الفلسطينيين بلا قيد ولا شرط. ومن أجل أن يكون الحق الحصري لليهود على البلد كاملاً ومعترفاً به، فإن الفلسطينيين ملزمون بأن يسلّموا بدونيتهم.

كان رئيف شتيرنهيل أفضل من عرّى الهدف الحقيقي لمطالبة الفلسطينيين بالاعتراف بالدولة اليـهـوديـة، وهـو أن يستبطن الفلسطينيون أنـهـم هُـزمـوا تاريخياً، وأن يعترفوا بالملكية الـحـصريـة لـلـيـهـود عـلـى البلد (فلسطين) بأسره.

وخلص شـــتيرنهيل إلى الاســـتنتاج بأنه لا يوجد في هذه اللحظة أمل في أن تتبلور أغلبية لاتفاق نزيه. وحتى لو افترضنا أن يقع بالمعجزة انشـــقاق في الليكود- بقيادة رئيس الحكومة الذي يقرر محاولة أن يدخل التاريخ كديغول وليس كابن البروفسور بن تسيون نتنياهو- وتتوفر الأغلبية اللازمة، فإنه لن يعتبر شـــرعياً في نظر أجزاء واســـعة من الســـكان، ولن تكون لأحد الشـــجاعة لتطبيق السياســـة الجديدة. ولذا فإن احتلال البلد سيستمر وستصادر الأرض من أصحابها لغرض توسيع المستوطنات، وسيطهر غور الأردن من العرب، وستجد القدس العربية نفســـها مخنوقة من الأحياء اليهودية، وكل فعل من الســـلب والغباء يخدم التوسع اليهودي في المدينة ســـيحظى بمباركة محكمة العدل العليا. وبرأيه فإن الســـبيل إلـــى جنوب إفريقيا بات ممهداً، ولن يعوقه أي حاجز إلا في حال قيام العالم الغربي بطرح خيار حاسم على إسرائيل فحواه إما التراجع عن الضم وتقيؤ دولة المستوطنين، وإمّا أن تكون مقصاة إلى درجة النبذ.[١٤]

أمّـــا وجهـــة النظر الثانية فهي لأســـتاذ التاريخ هيلـــل كوهين، وتـــرى أن الرفض العربي والفلسطيني للاعتراف بدولة يهودية هو رفض منطلق من الحق، فليس محقاً إبقاء سكان البلد تحت سيادة مهاجرين جاؤوا من بعيد، حتى لو كان على لسانهم مطلب تاريخي قديم.

وأضاف أنه في اتفاقات أوســـلو (١٩٩٣) اعترفت القيادة الفلسطينية بدولة إسرائيل، لكن من ناحية الفلســـطينيين لم يكن في ذلك اعتراف بحق اليهود في إقامة ســـيادة على قسم من بلدهم، بل اعتراف بواقع سياســـي توجد فيه الدولة. والإعلان عن الاعتراف بدولة يهودية الآن، معناه الاعتراف أن لليهود حقاً في الســـيادة في البلد، واعتراف بحق الســـيرورة التي حولت العـــرب من أغلبية في البلد إلـــى أقلية فيه، ومنح مصادقة على الســـيرورة التي حولت أغلبية الفلسطينيين الذين عاشـــوا في أراضي دولة إسرائيل إلى لاجئين، وتأكيد مكانة الفلسطينيين

من مواطني إسـرائيل كأجانب في بلدهم. إن إعطاء مثل هـذا الاعتراف هو اعتراف بهزيمة تاريخيـة وقبول الحكم بالظلم الذين هم ضحيته. ويُخيّل لي أنه من وجهة النظر الفلسـطينية (كان يفضل لو أن فلسـطينياً كتب أفكاره وأحاسيسه في هذا الصدد، لكنني استجبت لطلب عمل ذلك) هذا طلب فظّ، عديم الرحمة وصعب الاحتمال، محطة أخرى في مسـيرة الإهانات التي يعيشها عرب فلسطين. [١٥]

٤. على ماذا دارت المعركة الانتخابية؟

شـكلت الحملة الانتخابية الإسـرائيلية فرصـة لرئيس الحكومة نتنياهـو وأقطاب الليكود واليمين كي يركزوا على الشـأن الأمني، في مقابل تركيز «معسـكر الوسـط- اليسار» على الشأن الاجتماعي - الاقتصادي.

وما حدث نتيجة لذلك أن الشـأن السياسي، وفي صلبه الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني، والذي كان في الماضي يشـغل بهذا القدر أو ذاك مكاناً رئيسـاً في المعركة الانتخابية، نُحي أكثر فأكثر إلى هامش هذه الانتخابات.

شكلت الحملة الانتخابية الإسرائيلية فرصة لرئيس الحكومة نتنياهو وأقطاب الليكود واليمين كي يركزوا على الشأن الأمني، في مقابل تركيز «معسكر الوسط- اليسار» على الشأن الاجتماعي - الاقتصادي.

وتشـير هذه التنحية أكثر شـيء إلى وجود إجماع إسـرائيلي واسـع على أن احتمالات التوصل في الوقت الحالي إلى تسوية دائمة تضع حداً للصراع منخفضة للغاية، وبالتالي فإن أقصى ما تحتاج إسـرائيل إليه هو «عملية سـلام» لا تفضي بالضرورة إلى سلام يلبي أدنى المطالب الفلسطينية.

وقـد جرى التنويه في ورقة «تقدير موقـف» صادرة عن «معهد أبحاث الأمن القومي» في جامعة تل أبيب، إلى أن عدم إجراء مفاوضات لتسوية دائمة يزعزع شرعية نشاطات إسـرائيل السياسـية والعسـكرية في مجالات عديدة في المنظومة الدولية: دبلوماسياً، وقانونيـاً، واقتصاديـاً، وما إلى ذلك. فضـلاً عن ذلك فإن العلاقـات المتداعية إلى حدّ القطيعة على صعيد المحادثات السياسـية بين إسـرائيل والسـلطة الفلسطينية، يجري اسـتغلالها من قبل جهات سياسـية ومنظمات غير حكومية في أرجاء العالم لشن حملة تهدف إلى تشـويه سمعة إسـرائيل. فهي- برأي الورقة- تُصوَّر من طرف هذه الهيئات على «أنها دولة عدوانية وغير إنسـانية، تعمل بطريقة غير متناسـبة ضد شعب أضعف منها ومن دون تمييز»!. [١٦]

وتؤكـد الورقة أنه على الرغم من أنه لم يُسـجّل حتى الآن نجـاح عملي كبير لهذه الحملة، فإنها تنطوي على تأثير متراكم يؤدي إلى تآكل التعاطف مع مواقف إسرائيل لدى أصدقائها. وفي قراءتها تجلّى عدم ارتياح أنصار إسرائيل في المجتمع الدولي إزاء السياسة الإسرائيلية، من بين عدة أمور، عبر اعتراف، وإن كان غير ملزم، لبرلمانات أوروبية بدولة فلسطينية حتى في

ظل غياب مفاوضات. ويضاف إلى ذلك تأييد ثماني دول أعضاء في مجلس الأمن الدولي- أقل بصوت واحد من العتبة المطلوبة لإجراء نقاش- لمشـاريع قرار فلسـطينية طرحها الأردن على جدول أعمال المجلس في كانون الأول ٢٠١٤. وقد دعا مشـروعان منها إلى فرض اتفاق على إسرائيل في غضون عام واحد، وإلى سحب قواتها من الضفة الغربية في غضون ثلاثة أعوام.

وهذا ما يعتقد به أسـتاذ العلوم السياسـية زئيف شـتيرنهيل الذي أكد أن نوع الحكومة التي ستنشـأ بعد الانتخابات لن يغير شـيئاً، وأن احتمالات دخول إسـرائيل في مفاوضات جدية مع العرب توازي الصفر. ولولا ذلك لكانت إسرائيل تبنت منذ وقت طويل المبادرة العربية المشـتركة العائدة إلى العام ٢٠٠٢، ولكنها لا ترى سـبباً كي تكافئ العرب على ضعفهم. من هنا فالمسـتوطنات وقمع الفلسطينيين والاستمرار في المحافظة على ظروف الفصل العنصري ضدهم سيستمر، ما لم تُمارس ضد إسرائيل قوة سياسية واقتصادية هائلة من جانب كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة في الوقت نفسه.[١٧]

وقد رأت تحليلات إسـرائيلية متطابقة أن ثلاثة أحداث متعاقبة من الفترة الأخيرة تشـكل دليلاً على «جوهر» الحملة الانتخابية التي يقوم بها نتنياهو متطلعاً إلى أن تساعده على الفوز بولاية رابعة في هذا المنصب. وهذه الأحداث هي:

إن عدم إجراء مفاوضات لتسوية دائمة يزعزع شرعية نشاطات إسرائيل السياسية والعسكرية في مجالات عديدة في المنظومة الدولية.

١- شـن هجمة جوية على الجانب السـوري من هضبة الجولان تسببت بقتل مسؤولين كبار في حزب الله ومسؤول عسكري كبير في الجيش الإيراني؛

٢- رغبـة نتنياهو في إلقـاء خطاب أمام الكونغرس حول إيـران من وراء ظهر الإدارة الأميركية؛

٣- نشر مناقصات لإقامة ٤٥٠ وحدة سكنية جديدة في المستوطنات في الضفة الغربية.

ووفقـاً لصحيفـة «هآرتس»، ليس من قبيـل المصادفة إقدام نتنياهو على ما أسـمته «إشعال هذه الحرائق الثلاثة»، فكل واحد منها يعكس وجهاً معيّناً من دعايته الانتخابية، ففـي هضبة الجـولان أراد نتنياهو أن يظهر قيادته العسـكرية، وفي الكونغرس أراد أن يظهـر قدرتـه على الوقوف في وجه رئيس أميركي يعتبره معادياً لإسـرائيل، وأراد إبراز دعمه لتوسيع الاستيطان من أجل إظهار تصميمه على إرضاء مطالب اليمين.[١٨]

والناطقون المفوهون بلسـان نتنياهو يسـوقونه في خضم هذه الحملـة الانتخابية على أنّه يمتلك رؤيا يهودية تعود إلى آلاف الأعوام، رؤيا قومية يهودية في أرض إسـرائيل، وحول كون هـذه الأرض ملاذا آمن لكل اليهود أينما كانـوا، وبالتالي فإنه «الأمل الأبدي» الذي من أجله دفع اليهود ثمناً كبيراً على امتداد التاريخ، وما زالوا يدفعونه في «وطنهم». ويشدّد بعض هؤلاء على وجوب عدم خداع النفس، والنظر إلى المعركة الانتخابية المقبلة بكونها «معركة نكون أو لا نكون»، وعلى أن من يعتقد أن زعيمي القائمة المشـتركة بين حزبي العمل و«الحركة» هرتسوغ

وليفني قادران على الدفاع عن المصالح الوجودية لإسـرائيل لا يدرك حجم الخطر، فاليسـار يفضّل الانشـغال بزجاجات النبيذ (في إشارة إلى التحقيق في صرف أموال باهظة في منزل رئيس الحكومة سنوياً على شراء الكحول) وبالسفر إلى الخارج، وهذا ما يفعله دوماً من يحاول التهرب من الواقع الملموس.[١٩]

كان هنـاك محور آخر دارت حوله المعركة الانتخابية، يتمثل بسـؤال «من هو صهيوني؟»، أطلقه الجدل حول ضرورة سـن قانون «الدولة القومية اليهودية» أو عدم سـنه. واسـتمر هذا الجدل بوتيرة أسـرع مع إقامة التحالف بين حزبي العمل و«الحركة» وإطلاق اسـم «المعسكر الصهيوني» عليه، واعتبار ذلك إعلان نيات من جانب معسـكر اليسار– الوسط لخوض «حرب على طبيعة الصهيونية».[٢٠]

الناطقون المفوهون بلسان نتنياهو يسوقونه على أنّه يمتلك رؤيا يهودية تعود إلى آلاف الأعوام.

ويعتقد أبرز مؤيدي معسـكر اليسـار– الوسـط أن على نتنياهو الذي يؤكد أن الدولة اليهوديـة غالية علـى قلبه أن يفهم أنه مـن أجل خدمة هذه الدولة يجـب أن تكون دولة ديمقراطيـة وذات أغلبية يهودية وتحظى بشـرعية دولية، بيـد أن نتنياهو برأيهم لم يهتم بأي من هذه الحقائق الأساسـية، فسياسته الاستيطانية هي سياسة ما بعد– صهيونية، وتشريعاته القومية معادية للصهيونية، وفشله السياسي المدوي يزعزع الصهيونية.

ورداً على الذين سخفوا هذا الجدل، واعتبروا أنه يجب إبقاء الصهيونية لكتب التاريخ، ونظراً إلى أنه توجد هنا دولة (إسـرائيل) ويتعيّن علينا الآن النضال على أحقيتها لا على صهيونيتها، قال مؤيدون بارزون آخرون لمعسكر اليسار– الوسط إن من الخطأ القول إن ما تبقى بعد إقامة الدولة هو النضال على أحقيتها وصوابها. فهذا مهم، لكنه لا يكفي. إن الصهيونية هي ضمان بقاء إسرائيل دولة ديمقراطية ذات أغلبية يهودية والنضال للحفاظ على جوهرها ما زال ضرورياً. وهكذا يكون بوسع كل يهودي في العالم أن يُستوعب فيها كمواطن. إن هذا الجدل لم ينته بيننا وبين العالم، وأيضاً بيننا وبين أنفسنا. كما أنه ليس بالإمكان الهروب من هذا الجدل.

محور آخر دارت حوله المعركة الانتخابية، يتمثل بسؤال «من هو صهيوني؟».

وقـد يكون من المثير متابعة هذا الجدل الذي من المتوقع أن يسـتمر وربما أن يتعاظم في المستقبل.

لكن في واقع الأمر، ليس هذا الجدل جديداً، ومن الواضح أن مؤيدي معسكر اليسار– الوسـط صهيونيون حتى النُخاع، إنما من ذلك الطراز الذي «يؤمن» بـ «صهيونية الدولة» لا بـ «صهيونية الأرض»، والدولة في نظره تمثل الهدف، وليست الوسيلة، وذلك في مقابل صنف آخـر «آمن» ولا يزال بأن الصهيونية هي عبارة عن تجديد «الصلة التاريخية التي انقطعت» بين «شعب إسرائيل» و «أرض إسرائيل» في المنطقة الممتدة بين البحر الأبيض المتوسـط ونهر الأردن، والدولة ليسـت إلا وسـيلة لإنجاز هذا التزاوج المتجدّد، فيما أن

الأرض هي القيمة التي يجب عدم التنازل عنها، وألا تقف أمامها أي «خطوط خضراء».

وداخل هذا الطراز الشائع من الصهاينة، تجد أشخاصاً كثيرين متعاطفين مع فكرة «أرض إسرائيل» التاريخية، ويشدّدون على «الجذور القومية» المزروعة في الضفة الغربية (التي يسمونها «يهودا والسامرة») وليس داخل تخوم الخط الأخضر فقط. غير أنهم بموازاة ذلك يصرّون على أن المسألة التي ينبغي مواجهتها ليست كامنة هنا، بل إنها كامنة في «حسم» الاختيار بين تجسيد «كل الحقوق التاريخية»، الذي سيكون ثمنه الحتمي هو استعباد أو طرد الشعب الآخر (الفلسطيني)، وبين تجسيد جزء من هذه الحقوق التاريخية، بصورة تتيح إمكان إيجاد فرصة معينة لـ «حل وسط قومي».

كما تجد بين هؤلاء أناساً يستفظعون قيام اليمين الإسرائيلي، بما في ذلك اليمين الاستيطاني، بعرض كل مؤيدي تجسيد جزء من الحقوق التاريخية من خلال تطبيق مقاربة التقسيم، على أنهم «معسكر السلام». وهم يؤكدون أنه من الناحية العملية فإن الكثيرين منهم يؤيدون التقسيم بالذات بعد أن يئسوا من إمكان إحراز السلام، وأن هؤلاء يعتقدون أن التقسيم يشكل السبيل الوحيد لإنقاذ «المشروع الصهيوني» من التلاشي.

من الواضح أن ثمة قاسماً مشتركاً يجمع بين الصنفين، وهو التمحور من الناحية العقائدية حول «الحقوق القومية لليهود» في فلسطين، غير أن الصنف المؤمن بـ «صهيونية الأرض» مستعد لأن «يجازف» بمسألة الحفاظ على الأغلبية اليهودية، من أجل مواصلة التمسك بالأرض التي وراء «الخط الأخضر»، في حين أن الطراز المؤمن بـ «صهيونية الدولة» – ومثلما كان أيضاً لدى صدور القرار الأممي رقم ١٨١ بشأن تقسيم فلسطين من جانب الأمم المتحدة (١٩٤٧) – على استعداد لأن يقسم الأرض، لاعتقاده بأن ذلك من شأنه أن يحول دون اندثار «الدولة اليهودية» في وسط أغلبية عربية، وهو، بطبيعة الحال، استعداد غير ناجم أساساً عن قناعة أصحابه بضرورة تلبية الحقوق القومية الفلسطينية التي ما زالت تُنتهك منذ نكبة ١٩٤٨.

إن هذا «الجدل السياسي» في المجتمع الإسرائيلي بشأن الصهيونية الذي يحيل إلى جدل بشأن مستقبل «يهودا والسامرة» (الضفة الغربية)، الذي يرى البعض أنه مركزي، يبدو في الظاهر كما لو أنه جدل على السياسة العامة التي يتعين على المؤسسة السياسية أن تنتهجها إزاء القضية الفلسطينية، لكنه في الباطن جدل على «ما هي الصهيونية»، ويتسم بقدر كبير من التمحور الاستحواذي حول الذات.

وحتى لو ترتبت على هذا الجدل مواقف تجاهر هنا وهناك بتأييد «تقسيم الأرض»، أو بدعم «مقاربة الدولتين لشعبين»، فإن أصحاب هذه المواقف ما زال ينقصهم أمر جوهري، هو رؤية أن «دولة الصهيونية» نشأت بالخطيئة مع طرد مئات الآلاف من الفلسطينيين من وطنهم، تحت وطأة الإيمان الأعمى بـ «صهيونية الأرض»، وأنه تبقى ثمة حاجة أولاً

ودائماً للتكفير عن هذه الخطيئة، عبر الاعتراف باقترافها بداية، ومن ثم تحمّل المسؤولية الأخلاقية عن حلّ يعيد الحق القومي الفلسطيني إلى أصحابه، بالطبع من دون المساس بحقوق الآخرين.

بيد أن هذا الجدل أيضاً انحسر بعض الشيء لصالح تبادل اتهامات حول تلاعب بالأموال. فالليكود اتهم جمعيات لا تتوخى الربح تدعم اليسار بالحصول على أموال من متبرعين أجانب، وفي اليسار بدأوا يركزون على المبالغ المالية المستردّة من إعادة زجاجات فارغة، والتي وضعتها سارة زوجة رئيس الحكومة في جيبها.

وفي أثناء ذلك، شهد الإعلام الإسرائيلي جدلاً حول الأسباب الكامنة وراء ما يسميه «تفاهة» المعركة الانتخابية، أهم ما فيه هو توجيه النقد إلى أداء الإعلام ذاته.

وأشار أحد نقاد الإعلام إلى أن صدور صحيفة «يسرائيل هيوم» المجانية (المؤيدة لنتنياهو، والتي يملكها شيلدون أدلسون من أقطاب مالكي صالات القمار في لاس فيغاس) أدى إلى تضرر مكانة سائر الصحف التي تعاني من التدهور لأسباب تقنية واقتصادية، وكانت النتيجة أن الكثير مما ينشر صار ثمرة صراع مصالح اقتصادية وسياسية بين الصحف الأساسية، والمقصود هنا مصالح خفية، لكن الجمهور يعرفها، ما أدى إلى تآكل مكانة الصحف وخسارة ساحة أساسية للنقاش.[٢٣]

شهد الإعلام الإسرائيلي جدلاً حول الأسباب الكامنة وراء ما يسميه «تفاهة» المعركة الانتخابية، أهم ما فيه هو توجيه النقد إلى أداء الإعلام ذاته.

٥. جوهر الخريطة الحزبية

أعطت نتائج استطلاعات الرأي العام في إسرائيل، التي توقعت أن يحوز الحزب المناوب الجديد في «خانة الوسط» بزعامة الوزير الليكودي السابق موشيه كحلون (حزب «كلنا») على نحو عشرة مقاعد في الانتخابات العامة للكنيست الجديد، إشارة البدء للعودة إلى تحليل ظاهرة أحزاب الوسط في إسرائيل.

وخلال ذلك أشير من ضمن أشياء أخرى إلى ما يلي:

- أولاً، أن هذه الظاهرة تميّز الحياة السياسية الإسرائيلية منذ إنشاء حزب داش (الحركة الديمقراطية للتغيير) العام ١٩٧٧ ونجاحه المفاجئ في الانتخابات التي جرت في ذلك العام، حيث حصل على ١٥ مقعداً؛
- ثانياً، أن تكرارها في كل معركة انتخابات إسرائيلية عامة تقريباً منذ ذلك العام (بعد داش ظهرت أحزاب وسط أخرى على غرار «الطريق الثالث»، وشينوي، وحزب المتقاعدين، وكديما و«يوجد مستقبل»)، يثبت أنها ظهرت لتبقى؛
- ثالثاً، تعكس هذه الظاهرة عدم استعداد الناخب الإسرائيلي للتعلم من التجربة الطويلة المتراكمة لدخول هذه الأحزاب إلى المشهد السياسي في إسرائيل.

بيد أن الأهم من ذلك، يتمثل بإشارة الكثير من تلك التحليلات، إلى أن هذا الوسط

يمتنع عن التعبير عن رأي حاسم بشأن أي موضوع، ويبقي جميع الخيارات مفتوحة على مصاريعها، وتتلخص رؤيته في التالي: «كلنا معاً ضد اليمين المجنون واليسار الحالم»، وأقصى غايته «الوصول إلى مؤسسات السلطة وتغيير الوضع». وكذلك إشارتها إلى أنه في نهاية كل التجارب السابقة وصولاً إلى تجربة «يوجد مستقبل»، تفقد هذه الأحزاب بريقها لأنه يتضح أنها غير قادرة على تحقيق الآمال التي علقها عليها ناخبوها. كما أن هذه الأحزاب ليست مهيأة للتركيز على موضوع معين تدعمه في حملتها الانتخابية، لكونها لا تشكل مجموعات ضغط وحسب، بل أحزابًا يتعين عليها اتخاذ قرارات في أي موضوع مطروح على جدول الأعمال العام.

تكمن مشكلة «الوسط» في أنه يمتنع عن التعبير عن رأي حاسم بشأن أي موضوع، ويبقي جميع الخيارات مفتوحة على مصاريعها.

ووفقاً لأحد التحليلات، فإن أحزاب الوسط في إسرائيل لا رأي لها ولا موقف، وقلما تتحدث عن المبادئ أو الأيديولوجيا. وهي تحدّد مواقفها عن طريق الرفض، فهي ليست مع اليمين لذا تعارض ضم مناطق، لكنها ليست أيضاً مع اليسار، ولذلك توافق على البناء في الكتل الاستيطانية.

ولدى نشوب آخر أزمة ائتلافية في إسرائيل على خلفية «مشروع قانون الدولة القومية» قال هذا الوسط إنه مع مشروع القانون هذا لكنه ضد التمييز، وهو ضد مشروع القانون لأن هذا الأمر غير ضروري، وتوقيته سيء ومن شأنه أن يشوه صورة الدولة. وخلاصة الأمر أن التمييز القائم حالياً جيد في نظره، وليس بحاجة إلى أي زيادة أو نقصان.[٢٤]

عند هذا الحدّ علينا أن نعيد إلى الأذهان أن حزب كديما، بصفته الطبعة التي سبقت «يوجد مستقبل» من أحزاب الوسط الإسرائيلية، حاول أن يقدّم جواباً أو بديلاً لجمهور يهودي مؤيد لـ «اليسار الصهيوني» كفّ عن الإيمان بإمكان إحراز اتفاق سلام مع الفلسطينيين من جهة، ومن جهة أخرى حاول أن يقدّم جواباً لجمهور يهودي أكبر مؤيد لليمين توقف عن الإيمان بإمكان تحقيق برنامج «أرض إسرائيل الكبرى». وكان ما وحّد هذين الجمهورين هو الرغبة في تغيير الوضع القائم لصالح إسرائيل. واقترح كديما بداية الإستراتيجيا الأحادية الجانب بدعوى أنها الصيغة المثلى لتغيير الوضع. ومعروف أنّ أريئيل شارون قصد، عندما أنشأ هذا الحزب، أن يعرض على الجمهور الإسرائيليّ العريض طريقاً ثالثاً، وقد عمل بِهَدْي مبدأين: أوّلهما رفض الواقع القائم؛ وثانيهما رفض الاتّفاق الدائم. وتمثّل البديل العمليّ لشارون في عمليّة سياسيّة طويلة المدى تمنح إسرائيل حدّاً أقصى من الأمن، وحدّاً أدنى من الاحتلال. وحتى عندما تخلى إيهود أولمرت، خليفة شارون في رئاسة كديما والحكومة الإسرائيلية، عن الإستراتيجيا الأحادية الجانب فإنّ ممارساته الميدانيّة لم تنطو على إشارات تدلّ على سعيه لتحقيق الاتّفاق الدائم، ولم تتجاوز غاية إدارة الصراع.

أحزاب الوسط في إسرائيل لا رأي لها ولا موقف

أمّا يائير لبيد فأعلن لدى تأسيس «يوجد مستقبل» في مقال حمل عنوان «لماذا قررت دخول المعترك السياسي؟» أنه «وطني إسرائيلي، ويهودي، وصهيوني»، وأن كل مواقفه تنبع من هذا الثالوث.

وفي حينه، حاول الأستاذ في «قسم تاريخ إسرائيل» في جامعة حيفا، البروفسور داني غوطفاين، في مقال نشره في ملحق «سفاريم» (كتب) في صحيفة «هآرتس»، يوم ١٨ كانون الثاني ٢٠١٢، أن يستخلص برنامجا سياسيا محتملا للبيد بناء على مقالاته التي نشرها في صحيفة «يديعوت أحرونوت» وصدرت لاحقاً في كتاب.

وأشار غوطفاين إلى أن عقيدة لبيد من الناحية الاقتصادية تنص على أن «شرط تحرير الطبقة الوسطى من العبودية هو التراجع عن دولة الرفاه واستبدالها بدولة المساعدات، التي تميز الأنظمة النيو – ليبرالية (الاقتصادية اليمينية). ووفقا لذلك، فإن لبيد يقلص هدف خدمات الرفاه إلى الدعم الاجتماعي لـ 'الضعفاء'، وهي الخدمات التي لا تحتاج الطبقة الوسطى إليها، لكنها مستعدة لتمويلها من الضرائب التي تدفعها». كذلك فإن لبيد يؤيد نظام الخصخصة.

وفيما يتعلق بالصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، كتب غوطفاين أنه على الرغم من أن لبيد يدعو إلى إخلاء مستوطنات من خلال «تعامل نزيه» مع المستوطنين، إلا إنه يتبنى الفرضيات الأساس للحكومة الإسرائيلية اليمينية تجاه الفلسطينيين. وهو يعتقد أنه «لا يجوز الاعتماد على الفلسطينيين» وأن «الصراع هنا هو على البقاء»، لكنه يؤيد إقامة دولة فلسطينية «لا لأن هذا سيجلب السلام، وإنما لأنه سيكون أسهل بكثير إدارة الصراع أمام دولة كهذه».

وخلص هذا الأستاذ الجامعي إلى القول إن «لبيد يستخدم خطاب حزب العمل لدفع سياسة شبيهة بسياسة نتنياهو. وهذه هي خلاصة وهم التغيير الذي يطرحه كرد كاذب على تناقضات الطبقة الوسطى الإسرائيلية». ورأى أن «إسرائيلية لبيد البرجوازية من شأنها تقوية نظام الخصخصة، وزيادة تراجع مكانة الطبقة الوسطى وتعظيم تناقضاتها».

وأضاف آخرون أن هذا التوجه يعتبر من ناحية جوهره يمينياً معتدلاً، نظراً إلى أن من المفترض به أن يخدم المصلحة اليهودية البحتة، وإلى أنه لا يقوم على قيم يسارية عالمية ومتساوية.

٦. أبرز الخلافات والأزمات التي عصفت بحكومة نتنياهو الثالثة

بدأت حكومة نتنياهو الثالثة (الحكومة الإسرائيلية الـ ٣٣) ولايتها يوم ١٨ آذار ٢٠١٣، واستندت لأول مرة منذ فترة طويلة إلى ائتلاف من دون حزبي الحريديم (اليهود المتشددين دينياً)، يضم ٦٨ عضو كنيست من كتل الأحزاب التالية: «الليكود– بيتنا» (تحالف حزبي

الليكود و«إسـرائيل بيتنا»)، و«يش عتيد» («يوجد مسـتقبل») برئاسـة يائيـر لبيد، و«البيت اليهودي» برئاسة نفتالي بينيت، و«هتنوعا» («الحركة») برئاسة تسيبي ليفني.

ووفقاً للخطوط العريضة لسياسة هذه الحكومة، كما الاتفاقيات الائتلافية الموقعة بين أطرافها، فإنه كان من المقرّر أن تركز على القضايا الداخلية، ولا سيما الاقتصادية – الاجتماعية.

وهذا ما أكده رئيس الحكومة نفسـه في سياق الخطاب الذي ألقاه أمام الهيئة العامة للكنيسـت، وعرض فيه حكومته، وتعهد بإحداث تغييرات كبرى في إسـرائيل تمشـياً مع ما قال عنه إنه «تطلعات الشـعب»، وفي مقدمها زيادة حجم المشـاركة في تحمل العبء الوطني (يقصد السـعي لتحقيق قدر أكبر من المسـاواة بين مختلف شرائح السكان في أداء الخدمة العسـكرية وبدائلها «المدنية»)، والعمل على خفض غلاء المعيشة بدءاً بأسعار الشقق السكنية، منوهاً بأن بعض هذه القضايا قد تعرض للإهمال على مدى فترة طويلة.

وأكـد نتنياهو في الوقت نفسـه أنه ليـس بإمكانه عدم مراعاة التحديـات الخارجية التي تواجهها إسـرائيل والناجمة عن التهديدات الكبيرة المتربصة بها، ولذا سـتكون أولى أولويات الحكومـة الجديدة هي حماية أمن الدولة ومواطنيهـا، وخصوصاً أن هذه التحديات أصبحت أكبـر مما هـي عليه عادة، لا بل قد تكون أكبر مما كانت عليه منـذ قيام الدولة، أو حتى منذ الفترات العصيبة التي مرت بها خلال العقود الأولى من استقلالها.

وقد شخّص نتنياهو هذه التهديدات على النحو التالي:

- **أولاً**، إيران التي قال إنها مسـتمرة في سـباقها نحو التسلح النووي من خلال مواصلة تخصيب اليورانيوم لإنتاج القنبلة الذرية، مشيراً إلى أنه ضمن الخطاب الذي ألقاه في الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول ٢٠١٢، رسـم أمام طهران خطوطاً حمراء باتت الآن قريبة منها، ولا يجوز السماح لها بتجاوزها.
- **ثانياً**، سورية «الآخذة في التفكك والتي بدأت تخرج منها قطع أسلحة من الأشد فتكاً في العالم، حيث تنقضّ المنظمات الإرهابية على هذه الأسلحة مثلما تنقض الحيوانات المفترسـة على الجيفة»، وفق تعبيرات نتنياهو، الذي شـدّد على أن إسرائيل ستتخذ جميع الإجراءات اللازمة لمنع سقوط هذه الأسلحة في أيدي المنظمات «الإرهابية».

أكـد نتنياهـو، في المقابل، أن الحكومة الجديدة، وإلى جانـب تعاملها مع المخاطر المنبعثة من إيران وسـورية وحزب الله و «حماس»، سـتعمل على دفع السلام والاستقرار في المنطقة. وسـتبقى ملتزمة باتفاقيتيْ السـلام المبرمتين مع مصر والأردن اللتيْن تشـكلان برأيه مرساة الاستقرار في الشرق الأوسط ويجب الحفاظ عليهما بأي ثمن. وهي تمدّ يدها إلى السلام مع الجيران الفلسـطينيين، بعد أن أثبتت إسـرائيل مرة تلو أخرى أنها مستعدة لتقديم التنازلات في مقابل السلام.

وقال رئيس الحكومة في هذا الشأن الأخير تحديداً: «إن الوضع الحالي لا يختلف عما كان عليه في السابق، حيث ستكون إسرائيل مستعدة، بإزاء شريك فلسطيني مستعد لخوض مفاوضات صادقة، لاعتماد حل وسط تاريخي لإنهاء النزاع مع الفلسطينيين دفعة واحدة. ولن يكون من السهولة تحقيق هذا الهدف، ولا يمكن توجيه المطالب إلى إسرائيل وحدها بل يجب طرح المطالب على كلا الجانبيْن».

وبموجب الاتفاقيات الائتلافية، فإن أبرز القضايا التي بدا أن الحكومة الإسرائيلية ستتعامل معها لدى تأليفها هي التالية:

«المساواة في تحمّل أعباء خدمة الدولة»: احتلت هذه القضية مكاناً مركزياً في الاتفاق الائتلافي بين «الليكود- بيتنا» و«يوجد مستقبل». والهدف منها هو تجنيد الشبان الحريديم للخدمة العسكرية أو المدنية، وفقاً لجدول زمني واضح.

وقد شكلت لذلك لجنة خاصة في الكنيست (لجنة شكيد) لتقديم مشروع قانون في هذا الشأن.

وقد توصلت هذه اللجنة يوم ١٩ شباط ٢٠١٤ إلى مبادئ مشروع قانون صوّت الكنيست عليه وأقرّه بالقراءات الثلاث في آذار ٢٠١٤.

وهو ينصّ على واجب أي مواطن بلغ الـ ١٨ من عمره بأن يؤدي الخدمة العسكرية أو المدنية، وعلى زيادة عدد الشبان الحريديم الذي يؤدون هذه الخدمة من بين طلاب الييشيفوت (المعاهد الدينية اليهودية) بدءاً من العام ٢٠١٧، وعلى فرض غرامات مالية على المتهربين من الخدمة بدءاً من العام ٢٠١٨، بالإضافة إلى تقليص مدة الخدمة العسكرية لجميع الجنود النظاميين إلى عامين، وإلى زيادة عدد العرب المنخرطين في الخدمة المدنية.

«قانون أساس: إسرائيل- الدولة القومية للشعب اليهودي»: تعهد نتنياهو في الاتفاق الائتلافي مع «البيت اليهودي» بأن تعمل الحكومة على سن قانون ينص على أن إسرائيل هي «الدولة القومية للشعب اليهودي». وسيكون قانوناً دستورياً، واسمه الرسمي «قانون أساس: إسرائيل – الدولة القومية للشعب اليهودي»، وكان قد طرحه خلال دورة الكنيست الـ١٨ عضو الكنيست آفي ديختر، من حزب كديما في حينه، واعتبر أحد القوانين العنصرية والمعادية للديمقراطية التي تم طرح كثير منها في تلك الدورة للكنيست.

إدخال موضوعات تدريس أساسية إلى جهاز التعليم الحريدي: سعى حزب «يوجد مستقبل» بكل قوة من أجل الحصول على حقيبة التربية والتعليم، وهدّد بالتوجه إلى انتخابات عامة جديدة في حال لم يتم ذلك. وحصل في نهاية المطاف على هذه الحقيبة، والتي تولاها المرشح الثاني في قائمة هذا الحزب الحاخام شاي بيرون.

وعمل بيرون بموجب الاتفاق الائتلافي على بلورة خطة تقضي بتدريس موضوعات

أساسية مثل الرياضيات واللغة الانكليزية في جميع المدارس الإسرائيلية الابتدائية، وهي خطة موجهة أساساً إلى المدارس الحكومية الحريدية، التي لا تدرس موضوعات كهذه فيها. كما نص الاتفاق الائتلافي على إلغاء المقياس الذي يسمح بتقديم دعم مالي حكومي لمؤسسات توراتية يدرس فيها تلاميذ يهود لا يحملون الجنسية الإسرائيلية أو أنهم غير مقيمين دائمين في إسرائيل.

المساواة في تحمّل أعباء خدمة الدولة»: احتلت هذه القضية مكاناً مركزياً في الاتفاق الائتلافي بين «الليكود- بيتنا» و«يوجد مستقبل».

تغيير طريقة الحكم: نصت الاتفاقيات الائتلافية على تغيير طريقة الحكم المتبعة في إسرائيل، من خلال طرح مشروع قانون خاص على جدول أعمال الكنيست، يبدأ سريان مفعوله في الانتخابات العامة المقبلة (المقصود انتخابات ٢٠١٥).

وقد بادر حزب «إسرائيل بيتنا» (عندما كان متحالفاً مع حزب الليكود ضمن «الليكود– بيتنا») إلى تقديم مشروع قانون كهذا، صادقت عليه اللجنة الوزارية لشؤون سن القوانين، وصادق عليه الكنيست بالقراءة التمهيدية يوم ٧ أيار ٢٠١٣، وصادق عليه نهائياً في آذار ٢٠١٤.

وينص أحد بنوده على ألا يتجاوز عدد وزراء الحكومة ١٩ وزيراً بمن في ذلك رئيس الحكومة، وعلى ألا يتجاوز عدد نواب الوزراء ٤ نواب، وعلى ألا يتم تعيين وزراء من دون حقيبة، وأن يتم طرح اقتراح نزع الثقة عن الحكومة في الكنيست بأغلبية ٦١ عضو كنيست فقط، وذلك بموازاة التعبير عن ثقتهم بحكومة بديلة. كما ينص على رفع نسبة الحسم المطلوبة كي يمثل أي حزب في الكنيست إلى ٣،٢٥٪ بدلا من ٢٪ كما هي عليه الآن، وهذا يعني أن أي حزب لا يفوز بأربعة مقاعد على الأقل لن يكون ممثلا في الكنيست. ورأى «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية» أن هذا القانون من شأنه أن يؤدي، فيما يؤدي، إلى إقصاء الأحزاب العربية إذا لم تخض الانتخابات في قائمة واحدة، وأيضاً إلى إقصاء فئات اجتماعية مهمشة.

«قانون أساس: إسرائيل- الدولة القومية للشعب اليهودي»: تعهد نتنياهو في الاتفاق الائتلافي مع «البيت اليهودي» بأن تعمل الحكومة على سن قانون ينص على أن إسرائيل هي «الدولة القومية للشعب اليهودي».

العملية السياسية الإسرائيلية- الفلسطينية: احتلت هذه العملية مكاناً مركزياً في الاتفاق الائتلافي بين «الليكود– بيتنا» و«الحركة»، لكنها كانت هامشية في الاتفاق مع «يوجد مستقبل»، ولم يتم ذكرها قطّ في الاتفاق مع «البيت اليهودي».

وجرى التطرّق إلى العملية السياسية في الاتفاق مع «يوجد مستقبل» في ثلاثة سطور فقط، جاء فيها:

«ستعمل الحكومة لدى تأليفها على معاودة العملية السياسية مقابل الفلسطينيين. وسينضم إلى اللجنة الوزارية الخاصة لشؤون عملية السلام مع الفلسطينيين برئاسة رئيس الحكومة، والتي تمت إقامتها بموجب الاتفاق مع حزب الحركة، مندوب من كتلة يوجد مستقبل يعينه رئيس الكتلة».

أمـــا الخطوط العريضة للحكومة، فإنها تطرقت إلى هـــذه العملية من خلال البندين الثاني والرابع.

ونص البند الثاني على أن «الحكومة ستسعى لاتفاق سلام مع الفلسطينيين، بهدف التوصل إلى تســوية سياسية تنهي النزاع معهم. وفي حال التوصل إلى اتفاق سلام مع الفلسطينيين، فإنه ســيُطرح على الحكومة والكنيســت لإقراره، وإذا ما دعت الحاجة، سيطرح في استفتاء شــعبي بموجب القانون» (وقد أكد نتنياهو يوم ٢ أيار ٢٠١٣ أنه ينوي في حال التوصل إلى اتفاق ســلام نهائي مع الفلســطينيين أن يعرضه للاستفتاء على الرأي العام في إسرائيل قبل المصادقة عليه).

تغيير طريقة الحكم: نصت الاتفاقيات الائتلافية على تغيير طريقة الحكم المتبعة في إسرائيل، من خلال طرح مشروع قانون خاص على جدول أعمال الكنيست، يبدأ سريان مفعوله في الانتخابات العامة المقبلة (المقصود انتخابات ٢٠١٥).

وورد في البند الرابع أن «الحكومة ســتدفع بالعملية السياســية قدماً، وســتعمل على دفع الســلام مع جيراننا إلى الأمام، من خلال الحفاظ على المصالــح الأمنية والتاريخية والقومية لدولة إسرائيل».

قانون «تسوية سكن البدو في النقب»: نص الاتفاق بين «الليكود- بيتنا» و«البيت اليهودي» على دفع عملية سن مشروع القانون الذي أعده الوزير السابق بيني بيغن استناداً إلى «خطة برافر» التي ترمي إلى ما يســمى «تسوية قضية سكن المواطنين البدو في منطقة النقب». وقد صادقت اللجنة الوزارية لشــؤون ســن القوانين يوم ٦ أيار ٢٠١٣ عليه. لكن جرى تجميده في وقت لاحق.

وبدأت الصراعات الداخلية الحادّة بــين مركبات الائتلاف الحكومي بالتزامن مع قرب إطلاق الدفعة الرابعة من الأســرى الفلسطينيين المحتجزين في السجون الإسرائيلية منذ ما قبل اتفاق أوســلو في نهاية آذار ٢٠١٤، وقالت عضو الكنيست شولي معلم من حزب «البيت اليهودي» إن الحزب لن يبقى شــريكاً في الائتلاف الحكومي في حال إطلاق هذه الدفعة.

وأضافت معلم في تصريحات أدلت بها خلال اجتماع نسائي مغلق عقد في القدس ووصلت نســخة عنها إلى صحيفة «معاريــف» (٢٠١٤/٣/٢١)، أن «البيت اليهــودي» لم يوافق على إطلاق الدفعات السابقة من الأسرى الفلسطينيين، وشدّدت على أنه سيكون من الصعب عليه القبول بإطلاق دفعات أخرى والبقاء في الائتلاف الحكومي.

العملية السياسية الإسرائيلية-الفلسطينية: احتلت هذه العملية مكاناً مركزياً في الاتفاق الائتلافي بين «الليكود- بيتنا» و«الحركة»، لكنها كانت هامشية في الاتفاق مع «يوجد مستقبل».

كمــا هدّد نائــب وزير الدفاع الإســرائيلي عضو الكنيســت داني دانــون (الليكود) بالاســتقالة من منصبه في حال إطلاق الدفعة الرابعة من الأســرى الفلســطينيين. وأكد نائب وزير الخارجية الإســرائيلي عضو الكنيست زئيف إلكين (الليكود) معارضته إطلاق دفعة أخرى من الأســرى الفلســطينيين، وقال إنه لا يفهم المنطق الذي يقف وراء الإفراج عن قتلة ســفاكي دماء، متســائلاً كيف يمكن للإفراج عنهم أن يدفع بالمفاوضات السلمية

إلى الأمام؟. وأشار إلكين أيضاً إلى أن الفلسطينيين والعرب ما زالوا متمسكين بموقفهم الرافض لقيام الدولة اليهودية مهما تكن حدودها.

بعد ذلك شـــهدت عملية انتخاب الرئيس العاشـــر للدولة التي جرت في ١٠ حزيران ٢٠١٤ خلافـــات داخل الليكـــود وداخل تحالف «الليكود- بيتنا»، فقد حاول نتنياهو الذي ســـعى إلى عدم انتخاب رؤوفين ريفلين لولاية رئاسة كنيست ثانية بعد انتخابات ٢٠١٣ أن يفشل ترشيحه لرئاســـة الدولـــة، إلا إن تأييد ريفلـــين كان جارفاً في صفوف الليكود، ولـــم تنفع كل مناورات نتنياهو ومنها إلغاء منصب الرئاسة بإجراء قانوني سريع، ورضخ إلى غالبية نواب حزبه وأعلن تأييده لريفلين، الأمر الذي جرّ عليه نقداً حاداً من شريكه ليبرمان.

لكـــن يمكـــن القول إن أول تصـــدّع في ائتلاف حكومـــة نتنياهو الثالثة ظهـــر يوم ٧ تموز ٢٠١٤ عندما قام وزير الخارجية أفيغدور ليبرمان بفك الشـــراكة بين حزبه «إســـرائيل بيتنا» وحزب نتنياهو «الليكود»، وتمحور الســـبب الرســـمي في ليونة نتنياهو بالتعامل مع «حماس» و«الإرهاب» في قطاع غزة.

ويوم ١٧ أيلول ٢٠١٤ أعلن وزير الداخلية الإســـرائيلي غدعون ساعر من الليكود على نحو مفاجئ قراره اعتزال الحياة السياســـية لفترة معينة من الزمن. وكان ســـاعر من أبرز أقطاب الليكود ومن أقوى المرشـــحين لخلافة نتنياهو في رئاســـة هذا الحزب. كما كان من المتوقع أن يتنافس معه على هذا المنصب في الانتخابات الداخلية في الليكود.

قانون «تسوية سكن البدو في النقب»: نص الاتفاق بين «الليكود- بيتنا» و «البيت اليهودي» على دفع عملية سن مشروع القانون الـذي أعـده الـوزيـر السابق بيني بيغن استناداً إلـى «خطة برافر» التي ترمي إلى ما يسمى «تسوية قضية سكن المواطنين البدو في منطقة النقب».

ويوم ٩ تشرين الثاني ٢٠١٤ قدم وزير شؤون البيئة الإسرائيلي عمير بيرتس من «الحركة» اســـتقالته من الحكومة، وذلك على خلفية معارضته لمشروع ميزانية الدولة العامة لسنة ٢٠١٥ وللسياسة التي تتبعها الحكومة في المجالين الاقتصادي والسياسي.

وبعد هذه الاســـتقالة بثلاثة أيام (في ٢٠١٤/١١/١٢) صادق الكنيست بالقراءة التمهيدية على مشـــروع القانون الذي أطلق عليه اسم «قانون يســـرائيل هيوم»، وينص على حظر نشر وتوزيـــع صحيفـــة يومية مجاناً في معظم أنحاء إســـرائيل. وأيد مشـــروع القانون ٤٣ عضو كنيســـت بينهم أعضاء كنيســـت من حزبي «إســـرائيل بيتنا» و «يوجد مستقبل» العضوين في الائتلاف الحكومي. وعارض مشروع القانون ٢٣ عضواً، بينما امتنع ٩ أعضاء عن التصويت. وقال عضو الكنيســـت إيتان كابل (العمل) الذي بادر إلى تقديم مشـــروع القانون، إن الهدف منه إنقاذ الصحف المطبوعة في إســـرائيل ومنع إغلاقها، وأشـــار إلى أن صحيفة «يســـرائيل هيوم» التي يمولها الثري اليهودي شـــيلدون إديلسون المقرّب من رئيس الحكومة نتنياهو تعمل على تنمية ثقافة عبادة الشـــخصية والزعيم الأوحد. وردّ على مشـــروع القانون باسم الحكومة وزير الشؤون الاستراتيجية والاستخباراتية يوفال شتاينيتس، فقال إن من يؤيد إغلاق صحيفة يمس أسس النظام الديمقراطي بصورة جوهرية ويمس أيضاً حرية التعبير.

في إثــر هذه المصادقة تفجرت أزمة «قانون الدولة القوميــة»، فقد انتقد يائير لبيد (رئيس «يوجد مســتقبل») رئيس الحكومة نتنياهو بسبب مشــروع القانون الأساس الذي ينص على تعريف إســرائيل بأنها الدولة القومية للشــعب اليهودي، وقال إنه يجــب عدم إغفال العنصر الديمقراطي لدولة إسرائيل. كما أشار إلى أن الوضع السياسي الحالي حساس للغاية وقابل للانفجار، ولا ســيما فــي كل ما يتعلق بالعلاقات مع المواطنين العرب في الدولة ومع ســكان القدس الشــرقية. وجاءت أقوال لبيد بعد ســاعات من قيام تســيبي ليفني (رئيسة «الحركة») بإرجاء مناقشــة مشروع القانون الأســاس المذكور في اللجنة الوزارية لشؤون سن القوانين التي تقف على رأسها بصفتها وزيرة العدل. وتسبب هذا الإرجاء باشتداد حدّة الخلافات بين كتل الائتلاف الحكومي حول مشروع القانون هذا. وقال رئيس إدارة الائتلاف الحكومي عضو الكنيســت زئيف إلكين (الليكود) إن ليفني من خلال قيامها بإرجاء مناقشــة مشروع القانون كشــفت عن وجهها الحقيقي، وأثبتت أن جميع تصريحاتها حــول أهمية الحفاظ على الطابع اليهودي للدولة تأتي لتبرير تقديم التنازلات للفلســطينيين. وقال وزير الاقتصاد الإســرائيلي نفتالي بينيت (رئيس «البيت اليهودي») إن حزبه ســيعمل من الآن فصاعداً على إفشــال أي مبادرة لسن قوانين من جانب حزبي «الحركة» و«يوجد مستقبل» إلى حين سن القانون الخاص بيهودية دولة إسرائيل.

ظهر أول تصدّع في ائتلاف حكومة نتنياهو الثالثة عندما قام وزير الخارجية أفيغدور ليبرمان بفك الشراكة مع نتنياهو بدعوى ليونة الأخير في التعامل مع «حماس» و«الإرهاب» في قطاع غزة.

وأكد رئيس الحكومة نتنياهو أن إسرائيل دولة يهودية وديمقراطية، وأشار إلى أن التعبير عن النهج الديمقراطي هنا يتم من خلال الحق المتاح لكل مواطن بالإدلاء بصوته في انتخابات ســرية ومن خلال قانون كرامة الإنســان وحريته الذي يضمن الحقوق الفردية بشكل كامل لا مثيل له في أي مكان في المنطقة الكبيرة التي تحيط بإسرائيل. أما التعبير عن الوجه اليهودي للدولة وعن كونها الدولة القومية الوحيدة للشــعب اليهودي، فيتم في عَلَمِها ونشيدها الوطني وفــي حــق كل يهودي أينما كان بالمجــيء إليها. وأضاف نتنياهــو أن التوازن ما بين هذين المقوّمين أمر مطلوب من أجل توازن المؤسسة القضائية التي تعترف بالبعد الديمقراطي، والآن ســيتوجب عليها الاعتراف ببعد كون إسرائيل الدولة القومية للشعب اليهودي. وأشار رئيس الحكومة إلى أن طرح مشروع القانون الأساس الذي ينص على تعريف إسرائيل بأنها الدولة القومية للشــعب اليهودي يهدف إلى تحقيق هذا التوازن، وأكد أنه ســوف يتم مناقشــة هذا القانون لكن في نهاية الأمر سيجري توضيح أن إسرائيل هي الدولة القومية للشعب اليهودي، وفي الوقت نفسه يتم فيها ضمان المساواة في الحقوق لجميع مواطنيها.

صادق الكنيست (في ٢٠١٤/١١/١٢) بالقراءة التمهيدية على مشروع القانون الذي أطلق عليه اسم «قانون يسرائيل هيوم»، وينص على حظر نشر وتوزيع صحيفة يومية مجاناً في معظم أنحاء إسرائيل.

وتعزّزت في مطلع كانون الأول ٢٠١٤ احتمالات تقديم موعد الانتخابات الإســرائيلية العامة المقبلة في إثر فشل اجتماع عقد بين رئيس الحكومة نتنياهو ولبيد. وقالت مصادر رفيعة في حزب «يوجد مســتقبل» إن سبب فشل الاجتماع يعود إلى رفض رئيس الحزب

شـــروطاً وضعها رئيس الحكومة أمام لبيد لاســـتمرار عمل الائتلاف الحكومي. وأشارت إلى أن أصعب الشـــروط التي وضعها رئيس الحكومة تجميد مشروع القانون الذي بادر إليه لبيد، وينص على إعفاء مشـــتري الشقق السكنية الجديدة من ضريبة القيمة المضافة وفقاً لمعايير معينة، وتأييد «مشروع قانون القومية» الذي يعرّف إسرائيل بأنها دولة قومية للشعب اليهودي.

وقبل الاجتماع مع لبيد، اجتمع رئيس الحكومة مع وزير الاقتصاد بينيت رئيس «البيت اليهـــودي» وتداول معه حول الأزمة الائتلافية والســـبل الكفيلة باحتوائها. وشـــنّ نتنياهو هجومـــاً حاداً على الـــوزراء الذين ينتقدون قرارات الحكومة ويهاجمونه شـــخصياً، وأكد ضـــرورة وضع حدّ لمثل هذا التصرف، وإلا فإنه ســـيتوصل إلى الاســـتنتاجات المطلوبة، ويعلن عن انتخابات جديدة. وأوضح أن أي حكومة لا يمكنها أن تؤدي مهماتها في الوقت الذي يحاول أعضاء فيها التآمر عليها.

٧. تأجيج حملة صهينة الحياة العامة

تعزّزت في مطلع كانون الأول ٢٠١٤ احتمالات تقديم موعد الانتخابات الإسرائيلية العامة إثر فشل اجتماع عقد بين رئيس الحكومة نتنياهو ولبيد.

اســـتمر حكم اليمين خلال العام ٢٠١٤ في تأجيـــج الحملة الرامية إلى صهينة الحياة العامة في إســـرائيل بغية إدامة ســـلطته، وهو ما توازى مع سعي رئيس الحكومة نتنياهو إلى فرض هيمنته وهيمنة اليمين على الســـلطة في إســـرائيل، ويشكل سعي نتنياهو هذا همّه الأول والرئيس، ويفرخ محاولات مكملة للتحكم بخطاب وسائل الإعلام والرأي العام.

وتمثل أبرز مظهر لهـــذه الحملة بتدخل ديوان رئيس الحكومة في تركيبة لجنة التحكيم لـ«جائزة إسرائيل للأدب والبحث الأدبي والسينما»، وإسقاط عضوية ثلاثة من أعضائها، بعد أن كانوا باشروا عملهم في إطار هذه اللجنة. وكان وزير التربية والتعليم الإسرائيلي الســـابق شاي بيرون هو الذي عيّن أعضاء هذه اللجنة كما هو متبع، لكن بيرون استقال في هذه الأثناء بعد انســـحاب حزبه «يوجد مســـتقبل» من الحكومة، وفي أعقاب استقالته تسلم نتنياهو نفسه حقيبة التربية والتعليم الوزارية. ووجهت وزارة التربية والتعليم رسائل إلى كل من أعضاء لجنة التحكيم تبلغهم فيها بقرار إقصائهم من عضوية اللجنة من دون إبداء أي أسباب لذلك.[٢٥]

وفي وقت لاحق، أكد نتنياهو قراره هذا، لكن ليس في بيان حكومي رسمي ولا بصورة صريحة، بل بموقف كتبه على صفحته الخاصة في موقع التواصل الاجتماعي فيســـبوك، يوم ١١ شـــباط ٢٠١٥ قال فيـــه: «طوال الأعوام الماضية، جـــرى تعيين أعضاء في لجنة التحكيم لجائزة إسرائيل من بين عناصر تحمل مواقف متطرفة، ومن بينها عناصر معادية للصهيونية أيضاً، مثل أشـــخاص يؤيدون رفض الخدمة العسكرية في الجيش الإسرائيلي

... وهــذا الوضع ينبغي تغييــره»! وعاد نتنياهو وتطرق إلــى الموضوع مرة أخرى، على صفحته الخاصة في فيسبوك أيضا في اليوم التالي، ١٢ شباط، فقال إن «لجان التحكيم في مجالات الثقافة تحولت إلى ملعب خاص لليسار المتطرف، المعادي للصهيونية، الداعم للفلســطينيين، والداعي إلى رفض تأدية الخدمة العسكرية، ولا يجوز أن تسيطر المواقف الداعمة للفلسطينيين على جائزة إسرائيل في بعض المجالات»!

يضيق المقام للتبحّر أكثر في العوامل الخلفية الواقفة وراء عدم كبح هذه الحملة، والتي تؤثر بدورها في طبيعة النظام الناشئ في إسرائيل.

استمر اليمين خلال العام ٢٠١٤ في تأجيج الحملة الرامية إلى صهينة الحياة العامة في إسرائيل بغية إدامة سلطته.

وفي واقع الأمر تشــهد إســرائيل منذ العام ٢٠١٠ جدلاً حول طبيعة النظام الناشئ فيها ولا سيما في ضوء الهجمة الممأسسة والممنهجة للمواطنين العرب. ومشاريع القوانين العنصرية التي تتغطى بـ «المصلحة القومية»، وسبق أن توقفنا عند هذا الجدل في تقاريرنا السابقة.

وتوالت الاجتهادات الإســرائيلية في هذا الشــأن ارتباطاً بالمستجدات التي شهدها العام الفائت. وللتمثيل عليها نشير إلى اجتهادين منها:

يؤكد الأول أن وقائع الحرب الإســرائيلية الأخيرة على غزة أثبتت أن «المعسكر ما بعد الديمقراطي» هو في الوقت الحالي أقوى معســكر سياسي في إسرائيل، ومن المتوقع أن يزداد قوة في المستقبل أيضاً.[٢٦] وهو معسكر مكوّن أساساً من التيار الديني الصهيوني والمتزمّت، ومن أنصار الاســتبداد الذين يــرون حقوق المواطن مضايقة، والعنصرية قيمة مباركة.

ويمكن أن نضيف أن واقع إســرائيل قبل سيطرة هذا المعسكر على كل مناحي الحياة السياسية فيها لم يكن أكثر ديمقراطية في ظل نظامها الديمقراطي الشكلي، وعلى الرغم من ذلك فإن الواقع الحالي أمسى أقل ديمقراطية حتى مما كان قبلاً.

وهو واقع يقترن أيضاً ببروز الكثير من سمات نظام الحكم الفاشي على غرار ما يلي: نزعة قومية متطرفة؛ استهتار بقيمة حقوق الإنسان؛ تحديد أعداء داخليين وأكباش فداء؛ نزعة عســكرة طاغية؛ وســائل إعلام مجنّدة ومهيمن عليهــا وامتثالية؛ هوس أمن الدولة؛ علاقة رؤوس الأموال بالســلطة؛ إضعاف المنظمات العماليــة؛ قمع الحريات الأكاديمية؛ فقدان الثقة بسلطات الحكم وازدياد التعلّق بالزعيم الأوحد.

تمثل أبرز مظهر لحملة صهينة الحياة العامة بتدخل ديوان رئيس الحكومة في تركيبة لجنة التحكيم لـ «جائزة إسرائيل للأدب والبحث الأدبــي والســينــمــا»، وإســقــاط عضوية ثلاثة من أعضائها.

ولم ينشــأ هذا الواقع بين عشية وضحاها، إنما هو «ثمرة» انقلاب عمل اليمين الإسرائيلي الأيديولوجي على الدفع به قدماً منذ عودة حزب الليكود بزعامة بنيامين نتنياهو إلى سدّة الحكم العام ٢٠٠٩. وتم إنجاز المراحل الأخطر منه في نهاية العام ٢٠١٠.

وجرى تحديد غاية هذا الانقلاب، ضمن أشياء أخرى، في منع فلول اليسار الإسرائيلي

من أن تعرب عن آراء مغايرة، وهذا المنع تم بداية على المستوى العام، ومن ثم انتقل إلى المستوى التشريعي.

ولعل أكثر ما سعى اليمين في إسرائيل نحوه هو كبح الجدل الديمقراطي بشأن السياسة المطلوبة إزاء حلّ الصراع، والتجنّد العام من حول سياسة إدارة الصراع بما يخدم المصالح الإسرائيلية الضيقة.

أكثر ما سعى اليمين في إسرائيل نحوه هو كبح الجدل الديمقراطي بشأن السياسة المطلوبة إزاء حلّ الصراع، والتجنّد العام من حول سياسة إدارة الصراع بما يخدم المصالح الإسرائيلية الضيقة.

وتثبت وقائع كثيرة أن عملية سيطرة اليمين جرى تكريسها من الأعلى من طرف الكنيست والحكومة والمؤسسة العسكرية والاستخباراتية، وكذلك من الأسفل من طرف حركات يمينية جديدة على غرار حركة «إم ترتسو» التي تشكل تنظيماً فوقياً للحركات اليمينية، ومن طرف معاهد أبحاث ذات موارد مالية كبيرة مثل «مركز شاليم» و«معهد الإستراتيجيا الصهيونية»، ومراكز دعاية وإعلام مثل «المشروع الإسرائيلي»، وصحف في مقدمها صحيفة «يسرائيل هيوم» المجانية المقربّة من رئيس نتنياهو واليمين الإسرائيلي، وصحافيين، ومن طرف قوى دينية مرجعية مثل الحاخامين، ومن طرف المستوطنين.

الاجتهاد الثاني يشير إلى أن التغيرات الديمغرافية التي شهدتها إسرائيل في الأعوام الأخيرة وفي صلبها ازدياد قوة المجموعات الحريدية (المتشدّدة دينياً) والدينية أدت وتؤدي إلى تغيرات سياسية.[٢٧]

وبرأي صاحب هذا الاجتهاد، في الوضع الذي تزداد قوة المجموعات الدينية ـ القومية، من الطبيعي أن يحدث الاصطدام مع القيم الديمقراطية وحكم القانون. وبناء على ذلك ليس من العجيب أن يتصاعد الجدل حول موضوع الدولة اليهودية والدولة الديمقراطية في أوساط الجمهور الإسرائيلي. وعلى هذه الخلفية تجري المحاولات لسن قوانين غير ديمقراطية في الكنيست خلال العامين الماضيين ولها غاية مشتركة واحدة هي إقصاء الآخر واضطهاد الأقليات. وتساءل: إلى أين ستصل إسرائيل مع التركيبة الديمغرافية هذه؟ من الصعب أن نعرف ومن الخطير أن نتنبأ، لكن الاتجاه هو نحو دولة دينية أكثر وديمقراطية أقل.

جرى تكريس عملية سيطرة اليمين من الأعلى من طرف الكنيست والحكومة والمؤسسة العسكرية والاستخباراتية، وكذلك من الأسفل من طرف حركات يمينية جديدة على غرار حركة «إم ترتسو».

وتنعكس هذه التركيبة الديمغرافية على الجيش الإسرائيلي من خلال ازدياد حجم انخراط أبناء تيار الصهيونية الدينية ضمن القيادات التكتيكية للجيش، وصفوف الجيش عامة، على مدار العقدين الأخيرين.

إجمال

فاز بنيامين نتنياهو في انتخابات ٢٠١٥ بولاية حكومية أخرى، واعتبر فوزه هذا مفاجئاً، لا لأنه جاء بخلاف كل التوقعات فحسب، بل أيضاً لأنه لم يحدث في تاريخ إسرائيل أن توحدت نخب أمنية وثقافية وإعلامية وفنية في مسعى منظم وواسع لإفشال رئيس حكومة كما توحدت ضد نتنياهو قبل هذه الانتخابات.

ووجهت هذه النخب لائحة طويلة من الاتهامات ضد نتنياهو كان من شأنها أن تضمن نزع الشرعية عن حقه في مواصلة تسلم منصب رئيس الحكومة، بما في ذلك اتهامات أطلقها المئات من الجنرالات المتقاعدين وعدد كبير من القادة السابقين في جهازي «الشاباك» و «الموساد» وتهدف إلى توعية الجمهور الإسرائيلي بمخاطر بقاء نتنياهو في سدة الحكم وتصوير حكمه بأنه ينطوي على خطر مباشر على الأمن القومي الإسرائيلي. ووقف في صلب هذه الاتهامات أن نتنياهو يفتقد مؤهلات قيادية تجعله قادراً على مواجهة التحديات الماثلة أمام إسرائيل، وأن كل ما يهمه هو ضمان بقائه في ديوان رئيس الحكومة. وخلال ذلك جرى تحميله المسؤولية عن الفشل في حرب الصيف الفائت على غزة، وعجزه عن «ردع» حركة «حماس» (وهو اتهام وُجّه له أيضاً من جانب شركائه في اليمين، وخاصة وزير الخارجية أفيغدور ليبرمان). كما اتهم نتنياهو بأنه المسؤول المباشر عن تعاظم المشروع النووي الإيراني، والأنكى من ذلك تم تحميله المسؤولية عن الأزمة غير المسبوقة في العلاقات مع الولايات المتحدة الحليف الإستراتيجي الرئيس لإسرائيل.

أدت التغيرات الديمغرافية التي شهدتها إسرائيل في الأعوام الأخيرة- وفي صلبها ازدياد قوة المجموعات الحريدية والدينية- وتؤدي إلى تغيرات سياسية.

في الوقت عينه عجّت وسائل الإعلام بقصص وروايات حول مظاهر الفساد في منزل نتنياهو، وخاصة تلاعب زوجته سارة في الأموال العامة، فضلاً عن تدخلها في شؤون الحكم.

وتؤكد تحليلات كثيرة أن نتنياهو تمكن من تحقيق هذا الفوز لأن المجتمع الإسرائيلي يميني في معظمه، وهذا جعل قطاعات واسعة منه تتقبل الخط الدعائي الذي عكف عليه رئيس الليكود والذي شدد فيه على أن شعار «إلا نتنياهو» يهدف إلى تتويج حكومة يسارية مدعومة من فلسطينيي ٤٨، متهماً جهات غربية بضخ أموال طائلة من أجل دفع هؤلاء الفلسطينيين للتصويت بكثافة.

كذلك تجنب نتنياهو تفنيد الاتهامات التي وجهت له، وبدلاً من ذلك اختار أن يشكك في دوافع الذين وجهوا هذه الاتهامات ونجح في تصويرهم على أنهم «طابور خامس» يتعاون مع أعداء إسرائيل.

من ناحية أخرى ظهر أنه على الرغم من أن جميع الاستطلاعات التي أجريت قبل الانتخابات منحت «المعسكر الصهيوني» تفوقاً على الليكود، فإنها في الوقت ذاته بينت أن أغلبية الجمهور الإسرائيلي ترى أن نتنياهو ما يزال الشخص الأكثر ملاءمة لرئاسة الحكومة.

الهوامش

١- ألوف بن: انتخابات الكنيست الـ٢٠ ستكون استفتاء شعبياً على نتنياهو، هآرتس ٢٠١٤/١٢/٣.

٢- يديعوت أحرونوت ٢٠١٤/٧/٨.

٣- يوسي فيرتر: الطلاق المتأخر بين نتنياهو وليبرمان، هآرتس ٢٠١٤/٧/٨.

٤- قناة التلفزة الإسرائيلية الثانية: مقابلة خاصة مع تسيبي ليفني، ٢٠١٤/١٢/٢.

٥- معاريف ٢٠١٤/١٢/٤.

٦ - زئيف كام: الرابحون والخاسرون من تقديم موعد الانتخابات، معاريف ٢٠١٤/١٢/٣؛ يسرائيل هرئيل: ازدياد قوة ممثل الصهيونية الدينية («البيت اليهودي»)، هآرتس ٢٠١٤/١٢/٤؛ يونتان ليس: لماذا يخاف اليمين واليسار من الحزب الجديد لموشيه كحلون؟، هآرتس ٢٠١٤/١٢/٥.

٧ - باروخ ليشم: «سحر بيبي الأخير»، يديعوت أحرونوت ٢٠١٤/١٢/٣.

٨ - معاريف ٢٠١٤/٦/٥.

٩ - هآرتس ٢٠١٤/٥/٢٩.

١٠ - المصدر السابق.

١١- الموقع الإلكتروني لرئيس الحكومة الإسرائيلية على الشبكة.

١٢- كلمة رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو في الكنيست حول قضية غلاء المعيشة خلال نقاش خاص جرى بناءً على جمع تواقيع ٤٠ نائباً (٢٠١٤/١١/٢٦).

١٣- عمير فوكس ومردخاي كريمنتسر، «مشروع قانون أساس: إسرائيل الدولة القومية للشعب اليهودي، مذكرة رُفعت إلى اللجنة الوزارية لشؤون سن القوانين» ٢٠١٤/٥/٢، موقع المعهد الإسرائيلي للديمقراطية على الشبكة: http://bit.ly/11JUlmK (آخر مشاهدة ٢٠١٥/٠٢/٢٥).

١٤- زئيف شتيرنهيل: اتفاق يكون عبارة عن استسلام فلسطيني كامل، هآرتس ٢٠١٤/٤/١٨.

١٥- هيلل كوهين: دولة يهودية؟ ليس في بلدنا، معاريف ٢٠١٤/٢/٢١.

١٦- غلعاد شير وليران أوفيك: استراتيجيا سياسية متكاملة: إقليمية، ثنائية، وخطوات مستقلة، معهد دراسات الأمن القومي جامعة تل أبيب ٢٠١٥./٢/١٣

١٧- زئيف شتيرنهيل: احتمالات المفاوضات الجدية مع العرب معدومة بغض النظر عن نتائج الانتخابات، هآرتس ٢٠١٥/٢/١٣.

١٨- هآرتس: دعاية نتنياهو خطر على أمن الدولة (مقال افتتاحي)، ٢٠١٥/٢/١.

١٩- حاييم شاين: اليسار والإدارة الأميركية يحاولان التدخل في الانتخابات الإسرائيلية، يسرائيل هيوم ٢٠١٥/٢/٢.

٢٠- رامي ليفني: اليسار نسي الكلام بلغة الصهيونية، هآرتس ٢٠١٥/٢/١٠.

٢١- آري شافيط: نتنياهو فشل كزعيم صهيوني، هآرتس ٢٠١٥/٢/٥.

٢٢- يوسي بيلين: الصهيونية ضمان بقاء إسرائيل ديمقراطية، يسرائيل هيوم ٢٠١٥/٢/١٧.

٢٣- آفي شيلون: أسباب تفاهة المعركة الانتخابية الحالية، هآرتس ٢٠١٥/٢/٤.

٢٤- تسفي برئيل: من هو حزب الوسط المتطرّف؟، هآرتس ٢٠١٤/١٢/١٠.

٢٥ - هآرتس ٢٠١٥/٢/٩.

٢٦- ب. ميخائيل: المعسكر ما بعد الديمقراطي، هآرتس ٢٠١٤/٨/١٣.

٢٧- عيران ياشيف: دينية أكثر، ديمقراطية أقل، هآرتس ٢٠١٥/٢/٢١.